واقع وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢): دراسة تحليلية

The reality and challenges of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2004-2022): An analytical study

إعداد الدكتور/ محمد السيد يوسف أحمد قمر

أستاذ التشريعات الاقتصادية والمالية المساعد

"جامعة شقراء" – المملكة العربية السعودية

بريد الكترونى : mohamedelsayed@su.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى واقع وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢). وعبر استخدام المنهج الاستقرائي – الاستنباطي، فقد تبين أنه يمكن للشمول المالي تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من خلال قنوات عدة تتمثل في تطوير قدرات الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة مثل وجود شبكة متطورة للصراف الآلي وفروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية. بالإضافة إلى وجود تطور في مستوى جودة الخدمات المالية عبر قنوات مثل الهاتف المحمول واستخدام الانترنت، والذي وصل إلى قرابة ١٠٠%. كما يوجد اهتمام كبير لصانعي السياسة المصرفية في الاقتصاد السعودي بالتكنولوجيا المالية والنظر إليها باعتبارها الاستثمار المستقبلي، حيث من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى ٣٧,٦٢ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٢٧ في سوق المدفوعات الرقمية. وفي المقابل، بينت الدراسة وجود عدد من التحديات التي تواجه تطور الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وأهمها (فخ النفط وتغوله على الاقتصاد، وهيمنة القطاع المصرفي على القطاع المالي السعودي، ضعف مستويات الحرية الاقتصادية، انخفاض نسبة الادخار لدى الأسر، وضعف مستوى التعليم المالي في المملكة). وتوصي الدراسة بعدة نقاط أهمها (أولوية توسيع نطاق الخدمات المالية

الرقمية لزيادة الوصول وتعزيز الشمول المالي، رفع نسبة الادخار المالي لدى الأسر، زيادة برامج محو الأمية المالية والتعليم لتعليم الإدارة المالية الشخصية، فتح منافذ التمويل الأصغر للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان بأسعار معقولة).

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع المالي، التكنولوجيا المالية، العمق المالي، التنمية المالية، المملكة العربية السعودية.

Abstract

The current study aimed to examine the reality and challenges of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2004-2022). Using the inductive-deductive approach, it has been shown that financial inclusion can develop the financial sector in the Kingdom of Saudi Arabia through several channels, represented by developing the capabilities of accessing the financial services provided, such as the presence of an advanced ATM network, bank branches, and financial service providers. In addition, there has been an improvement in the level of quality of financial services through channels such as mobile phones and the use of the Internet, which has reached nearly 100%. There is

also great interest by banking policy makers in the Saudi economy in financial technology and viewing it as a future investment, as the number of users is expected to reach 37.62 million users by 2027 in the digital payments market. However, the analysis also revealed that the Kingdom of Saudi Arabia faces several obstacles to the growth of financial inclusion, the most significant of which are (the oil trap and its invasion of the economy, the banking sector's hegemony over the Saudi financial sector, low levels of economic freedom, low rates of household savings, and a deficient level of financial education). The study makes several recommendations, the most significant of which are to prioritize opening microfinance outlets for micro, small, and medium-sized businesses, improving financial inclusion and accessibility by broadening the scope of digital financial services, increasing family savings rates, and boosting financial literacy and education programs to teach personal financial management. Credit and financing at reasonable rates).

Keywords: financial inclusion, financial sector, financial technology, financial depth, financial development, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة

لقد أصبحت الحكومات والبنوك المركزية في العديد من البلدان مهتمة بفكرة الشمول المالي لمساهمتها في الاستقرار الكلي ومساعدة البلدان على جعل السياسة النقدية أكثر فعالية. وفقًا للبنك الدولي، يوفر النظام المالي الشامل للأفراد والشركات نفس الفرص للحصول بسهولة على المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة[١].

وفي العقد الماضي، أصبح الشمول المالي قضية ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول النامية. ويرجع ذلك إلى آثاره الملموسة على التخفيف من حدة الفقر والنمو المستدام وتعزيز فعالية السياسة النقدية[٢]. ويبقى أحد أهداف الاقتصاد الكلي الأساسية في كل اقتصاد هو السعي لتحقيق النمو الذي يعتمد على قدرة الاقتصاد على تسريع معدلات تراكم رأس المال المالي والبشري والمادي، وتمكين وصول جميع السكان بشكل فعال إلى هذه الأصول. لذلك، قامت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة[٣]، بتحليل تأثير

[1] Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho. "The relationship between financial inclusion and monetary policy: a comparative study of countries' in Sub-Saharan Africa and Latin America and the Caribbean." Journal of African Business 23.3 (2022): 794-815.
[2] Maher, Salma. "Financial Inclusion and Monetary Policy-Investigating the Relationship between Financial Inclusion and Monetary Policy: The Case of Egypt." (2022).
[3] Anthony-Orji, Onyinye I., et al. "Money matters a lot: empirical analysis of financial development, financial inclusion and economic growth in

التنمية المالية والشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا من ١٩٨١ إلى ٢٠١٩. وباعتماد تقنية نمذجة الانحدار الخطي الكلاسيكية، أظهرت النتائج أن التنمية المالية والشمول المالي لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا. ولذلك أوصت الدراسة بأن تضع الحكومة سياسات من شأنها تمكين الوسطاء الماليين من تعبئة الأموال بشكل أكثر كفاءة وجعل هذه الأموال في متناول الأفراد (حتى في أدنى شرائح المجتمع) والشركات، فضلاً عن القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد.

وفي سياق التطور الرقمي الهائل الذي شهده الاقتصاد العالمي فقد تنامي تطوراً سريعاً في التمويل الرقمي قد يهدد الطريقة التي يتم بها استخدام الخدمات المالية التقليدية. فهو يفتح فرصًا جديدة للفئات ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة التي لديها إمكانية محدودة أو معدومة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وبالتالي، يلعب الشمول المالي الرقمي دورًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي لأي بلد، وتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نمو اقتصادي أعلى.

لا سيما وأن الشمول المالي الرقمي له علاقة إيجابية كبيرة مع استقرار البنوك (Z-score) وعلاقة سلبية مع القروض المتعثرة. كما توصلت الدراسة إلى وجود

Nigeria." International Journal of Economic Policy in Emerging Economies 17.1 (2023): 100-117.

تأثير سلبي كبير للمنافسة المصرفية على استقرار البنوك بما يتماشى مع وجهة نظر هشاشة المنافسة. وينبغي لواضعي السياسات ضمان محو الأمية المالية الرقمية للجميع لأنها تغذي استقرار البنوك وتقلل أيضًا من إعسار البنوك. ويجب عليهم أيضًا إيجاد طرق لتعزيز المنافسة المصرفية التي تقلل من القروض المتعثرة وإعسار البنوك. وفيما يتعلق بالآثار العملية، تدعو الدراسة إلى اتخاذ تدابير استراتيجية للحفاظ على استقرار البنوك، مثل استكمال الشمول المالي الرقمي بالتثقيف المالي وتعزيز المنافسة المصرفية وذلك كما خلصت دراسة[١].

وقد توصلت دراسة[٢] إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والسياسة النقدية لأسعار السياسة النقدية. كما تناولت دراسة[٣] تأثير الشمول المالي على فعالية قناة أسعار الفائدة لنقل السياسة النقدية في غرب أفريقيا. وللقيام بذلك، استخدمت الدراسة مجموعة بيانات تتكون من ١٥ دولة في غرب إفريقيا لفترات بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢٠. وقد أظهرت الدراسة أن الشمول المالي يحسن فعالية قناة سعر الفائدة لنقل آثار السياسة النقدية.

[1] Chinoda, Tough, and Forget Mingiri Kapingura. "The impact of digital financial inclusion and bank competition on bank stability in sub-Saharan Africa." Economies 11.1 (2023): 15.
[2] Hussain, Namareq Qassem. "Fiscal inclusion and its impact on monetary policy in Iraq's economy." resmilitaris 13.1 (2023): 1140-1146.
[3] Ridwan, Dauda Olamilekan. "Impact of financial inclusion on the effectiveness of the interest rate channel of monetary policy transmission in West Africa." Journal of Emerging Economies and Islamic Research 10.1 (2022): 60-74.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بحثت دراسة[١] التأثير غير الخطي للثقة العامة والثقة في البنوك على الشمول المالي. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يدرس ما إذا كانت خوض البنوك للمخاطر يعزز التأثير السلبي بين الثقة والشمول المالي. وباستخدام قدر الانحدار الكمي المعمم تشير نتائجه إلى وجود علاقة غير خطية (على شكل حرف U) بين الثقة العامة وعلاقة غير خطية (على شكل حرف U مقلوبة) بين الثقة في البنوك والشمول المالي.

وتعد المملكة العربية السعودية هي مسقط رأس الإسلام وموطن أقدس مزارين في الإسلام في مكة المكرمة والمدينة المنورة. والتي تأسست في عام ١٩٣٢ على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ابن سعود) بعد حملة استمرت ٣٠ عامًا لتوحيد معظم شبه الجزيرة العربية. وخلال العقدين الأخيرين، تم توسيع فرص العمل والفرص الاجتماعية للمرأة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتثبيط الشركات عن توظيف العمال الأجانب[٢].

وتعتبر المملكة العربية السعودية هي أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأغنى دولة عربية. كما إن سياسة الأشغال العامة واسعة النطاق التي تقوم بها السلطات، وكذلك

[1] Damra, Yousef, Yasin, Sara, and Mohamed Albaity. (2023). "Trust but Verify" financial inclusion in the MENA region. Borsa Istanbul Review. doi:10.1016/j.bir.2023.09.008.
[2] Moody's Analytics.2023. Saudi Arabia - Economic Indicators. https://www.economy.com/saudi-arabia/indicators.

الاستثمار الأجنبي المباشر وسلامة النظام المصرفي والمالي، قد مكنت البلاد من أن تصبح الاقتصاد الإقليمي الأول وواحد من أكبر الاقتصادات في العالم. ومع ذلك فإن اقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد بالكامل تقريبًا على النفط، حيث يرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتباطًا وثيقًا بنمو النفط الحقيقي. في عام ٢٠٢١، ساهمت أسعار النفط المتزايدة واستقرار جائحة COVID-19 في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٢٪ (صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية والسياسية، أكتوبر ٢٠٢٢). وتتفق توقعات وزارة المالية السعودية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي على معدل نمو بنسبة ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن يعود إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٤ (Stanbic Bank Group,2023)[1].

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) السعودي ١,٨ تريليون دولار عام ٢٠٢٢، وذلك بمعدل ٠,٢٪ نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات. وفي ذات الوقت، سجل نصيب الفرد من الناتج ٤٩٣٨٦ دولار. كما تبلغ درجة الحرية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ٥٨,٣، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة ٩٨ بين أكثر الاقتصادات حرية في مؤشر ٢٠٢٣. درجاته أعلى بمقدار ٢,٨ نقطة عن العام

[1] Stanbic Bank Group. 2023. Saudi Arabia flag Saudi Arabia: Economic and Political Overview. https://www.tradeclub.stanbicbank.com/portal/en/market-potential/saudi-arabia/economical-context.

الماضي. وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثامنة من بين ١٤ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا تزال درجاتها الإجمالية أعلى من المتوسط الإقليمي (Moody's Analytics,2023)[1].

أهمية البحث:

يعتبر الشمول المالي أحد أهم الموضوعات التي برزت على ساحة الاقتصاد العالمي، لا سيما في القطاع المالي والمصرفي. ومن خلال الشمول المالي يتم العمل على تطوير قدرات القطاع المالي ومساعدة الفئات المستبعدة ماليا من الاندماج في القطاع المالي الرسمي. ووفق رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠، تقوم المملكة ببناء اقتصاد قوي يتطلع إلى المستقبل بطموح كبير من خلال تمكين مؤسسات القطاع المالي وتطوير سوق مالية متقدمة وتحفيز الادخار ودعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية. كما يحفز برنامج تطوير القطاع المالي على تنويع مصادر الدخل وزيادة ثقافة الادخار، وتعدد طرق التمويل ومشاريع الاستثمار، ويلعب

[1] The Heritage Foundation. 2023. The Index of Economic Freedom Saudi Arabia. https://www.heritage.org/index/country/saudiarabia.

دورًا أساسيًّا ومهمًّا في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي، من خلال إنشاء قطاع مالي حيوي وفعال[١].

وعليه، يأتي الشمول المالي كأحد أهم السياسات التي من شأنها المساعدة في تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية، حيث تبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على واقع ومؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وبيان أهم التحديات التي تواجهه.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم وما تبين لنا من خلاله أن للشمول المالي أهمية كبيرة، حيث يعتبر الشمول المالي أحد أهم الموضوعات التي برزت على ساحة الاقتصاد العالمي، كما أنه من خلال الشمول المالي يتم العمل على تطوير قدرات القطاع المالي ومساعدة الفئات المستبعدة ماليا من الاندماج في القطاع المالي الرسمي. فوفقا لرؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ فإن المملكة تسعي من خلالها إلي تمكين مؤسسات القطاع المالي وتطوير سوق مالية متقدمة وتحفيز الادخار ودعم الشركات الناشئة في

[١] الموقع الرسمي لرؤية المملكة العبية السعودية لعام ٢٠٣٠ متاح على الرابط التالي https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/financial-sector-development-/program

مجال التقنية المالية. لذا فإن الدراسة تسعي للإجابة علي عدد من التساؤلات تتمثل في الآتي:

١- ما هو الإطار المفاهيمي للشمول المالي وأهميته ومؤشراته؟

٢- ما هو واقع وتطورات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما هي تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث:

تسعي الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي للشمول المالي وأهميته ومؤشراته

٢- تحليل واقع وتطورات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

٣- الوقوف تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة في فرضيتين رئيسيتين وذلك علي النحو التالي:

١- يمكن أن يساعد الشمول المالي على تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية

٢- يواجه الشمول المالي تحديات مركبة ومعقدة في القطاع المالي للاقتصاد السعودي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في منهجه لإعداد بحثه على الأسلوب التحليلي الوصفي بطريقتيه الاستقرائية والاستنباطية، فالاستقراء يكون من خلال التعرف على ماهية الشمول المالي وتحديد أهم مؤشراته. أما الاستنباط يكون من خلال القدرة على تحديد واقع وتطورات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وبيان التحديات التي تعترضه، وذلك لرفع كفاءة النظام المالي. كما استمد الباحث بياناته من خلال عدد من المصادر الدولية كالبنك الدولي وقاعدة بيانات الفيندكس والمصادر المحلية المتمثلة في الهيئة العامة للإحصاء صندوق النقد السعودي. وكذلك التقارير والدراسات ذات الصلة بالموضوع محل البحث.

خطة الدراسة: –

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي: –

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي في النظرية والدراسات التطبيقية.

المبحث الثاني: طبيعة النظام المالي وواقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣).

المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للشمول المالي في النظرية والدراسات التطبيقية

يعد الشمول المالي قضية رئيسية في جميع أنحاء العالم، فما يقرب من مليار ونصف شخص يعيشون في الاقتصادات الناشئة لا يستطيعون الوصول إلى المدخرات الرسمية والائتمان. ومن ثم فهم يدفعون ثمن كل شيء نقداً، وليس لديهم طريقة آمنة لادخار أموالهم واستثمارها، ويعتمدون على المقرضين غير الرسميين والشبكات الشخصية للحصول على الائتمان[1].

ويعتبر الشمول المالي هو أحد أبعاد الجودة في التنمية المالية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي في أي بلد من خلال وصول الأسرة إلى المنتجات والخدمات

[1] McKinsey.2023. What is financial inclusion? Article. August 7. https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-financial-inclusion#/.

المالية. وقد كشفت العديد من الأدلة من الدراسات التجريبية عن العلاقة الإيجابية بين مستوى الشمول المالي والنمو الاقتصادي (على سبيل المثال((Kim et al,2018[1].

كما يمكن الشمول المالي من حصول الأسر والشركات على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها. وينظر إليه صناع السياسات على أنه وسيلة لتحسين سبل عيش الناس، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية[2].

وعليه، يتم استعراض المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالية وأهميته وخصائصه

المطلب الثاني: الشمول المالي في الدراسات التطبيقية

[1] Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Online, 43, 1–14.

[2] Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi. 2015. Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? INTERNATIONAL MONETARY FUND. IMF STAFF DISCUSSIONNOTE.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهميته وخصائصه

١/١ ماهية الشمول المالي

لقد نشأ مفهوم الشمول المالي كنقيض لمفهوم الاستبعاد المالي، حيث يتم استبعاد مالي بعض المجموعات والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، بينما يركز مفهوم الاستبعاد على عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بشكل مناسب[١]. ويعرف البنك الدولي[٢] الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية القيمة وبأسعار معقولة والتي تلبي احتياجات الأفراد أو الشركات.

وتشمل هذه الخدمات المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. كما عرفت الأمم المتحدة الشمول المالي على أنه توفير خدمات مالية مناسبة وفعالة لجميع الطبقات الاجتماعية والفئات التي تحتاج إلى خدمات مالية بتكلفة معقولة[٣].

[1] M. Sarma. 2008. Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER). New Delhi. Available at:http://hdl.handle.net/10419/176233
[2] The World Bank. 2022. Financial Inclusion. (Available at:https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
[3] United Nations Capital Development Fund. Building inclusive financial sectors for development. United Nations Publications, 2006.

ومن ثم فقد تم اعتبار الشمول المالي هو هدف أساسي للعديد من الدول النامية وقد حددت العديد من نتائج الأبحاث أهمية الشمول المالي للاقتصاد في الحد من مستويات الفقر في الأسر. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح مفهوم الشمول المالي شائعًا وحاسماً بشكل متزايد بين الباحثين والسياسيين وصناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الماليين. تصبح القضية الرئيسية في صنع السياسات في المجتمع المستبعد اجتماعياً وأيضاً أهم قضية سلطت عليها البنوك المركزية والبنك الدولي. قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة زيادة الشمول المالي في البلدان النامية للتخفيف من مستويات الفقر والنمو الاقتصادي الشامل في الاقتصادات الناشئة (الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي[١].

ويعنى الشمول المالي بالمساواة في الحصول على الخدمات المالية، هو من ركائز النمو الشامل والمستدام بالإضافة إلى المساواة في الوصول إلى التعليم والمشاركة في السوق. كما يعد الشمول المالي الآن هدفًا مشتركًا لمعظم البنوك المركزية في البلدان النامية (Divya,2014)[٢]. ومن ثم، فإن الفكرة التقليدية للشمول المالي هي توفير

[1] Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2011). G20 principles for innovative financial inclusion. Alliance for Financial Inclusion Bangkok Thailand.

[2] Divya, J. (2014). A study on financial inclusion and financial literacy. International Journal of Business and Administration Research Review, 2(4), 126–134.

الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة، والسهلة، والميسورة، واستخدامها. وقد ذكر (Goel and Sharma,2017)[١] أيضًا أن الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حقق الشمول المالي إنجازًا كبيرًا من خلال إنشاء نظام راسخ لخدمات الشمول المالي وتغطية واسعة النطاق للخدمات[٢]. وستؤدي زيادة الوصول المالي إلى مزيد من التأثيرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي. التمويل الشامل يعني خدمات مالية مستدامة وذات صلة وفعالة من حيث التكلفة وذات مغزى للأشخاص الذين يعانون من صعوبة الوصول إليها ولسكان الريف. ويشير الشمول المالي إلى المبادرة بأكملها التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة ومتاحة وميسورة التكلفة لجميع شرائح السكان[٣].

وهناك عدة أسباب وراء القول بأن زيادة الشمول المالي تدعم الاستقرار المالي أو النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للمستخدمين الذين يمكنهم الوصول إلى النظام المالي الرسمي زيادة مدخراتهم وتنويع ودائعهم المصرفية. ومن ثم، فإن أي

[1] Goel, S., & Sharma, R. (2017). Developing a financial inclusion index for India. Procedia Computer Science, 122, 949–95.
[2] G. Zeng, W. He, G.Z. Li, X. He. 2020. Report on the Innovation of Inclusive Finance in China, Beijing
Social Sciences Academic Press, China.
[3] Triki, T., & Faye, I. (2012). Financial inclusion in Africa. African Development Bank.

زيادة في المدخرات المحتملة ستساعد المؤسسات المالية على الصمود، نظرًا لاستقرار تمويل الودائع، خاصة عندما تكون مدعومة بفاعلية نظام تأمين الودائع[١].

وخلال الأزمة المالية العالمية، سينخفض إجمالي الودائع في اقتصاد تكون فيه الشمولي المالية أعلى من حيث الودائع المصرفية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط [٢]. في بنغلاديش، منذ إدخالها في منتصف السبعينيات، أظهرت الشمولية المالية تأثيرًا إيجابيًا في دفع النمو الاقتصادي للبلاد، وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض، من خلال التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات معيشتهم. وبالتالي، فإن الوصول إلى التمويل الشامل ضروري لضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستقر[٣].

ويأتي تعريف صندوق النقد العربي للشمول المالي على أنه " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل

[1] Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues (Asian Development Bank Institute Working Paper No. 259).

[2] Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis (Policy Research Working Paper; No. 6577). World Bank.

[3] Ibor, B., Ikpa Offiong, A., & Samuel Mendie, E. (2017). Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria. International Journal of Research Granthaalayah, 5(3), 104–122.

والائتمان، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، ومرتفعة الأسعار نسبياً، تجنباً لاستغلال احتياجات هذه الفئات للخدمات المالية والمصرفية".

١/ ٢ أهمية الشمول المالي

اكتسب الشمول المالي أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة، من خلال الدور الذي يلعبه في تعزيز التنمية المالية ومساهمته في الاستقرار الاقتصادي[1]:

١- للشمول المالي تأثير على النمو الاقتصادي، حيث إن القطاع المالي الأكثر شمولية له القدرة على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية لمختلف فئات المجتمع لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، لأنه بدون وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى هذه الفئات لن تكون قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات، نظراً لضعف مواردها الذاتية

٢- كما تسهم الحسابات الرقمية الإلكترونية في خفض تكلفة دفع المعونات الاجتماعية المترتبة على الجهات الحكومية، نتيجة سرعة إنجاز تلك المساعدات ووصولها في الوقت المناسب،

[1] Janattah. Toutou and Xiaodong (2011),” The Relationship Between Liquidity Risk and Performance:An Empirical Study of Banks In Europe2005-2010”, Master Thesis, University of Umea

٣- كما يسهم توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية الرسمية وسهولة الحصول عليها، في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إلى القطاع الرسمي للدولة.

٤- يحد الشمول المالي من تقلبات دورات الأعمال، عن طريق زيادة فرص الحصول على التمويل والخدمات المالية، مما يمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة، وتعويض النقص الذي يطرأ على مستويات الدخل،

٥- الحد من تقلبات الاستهلاك والاستثمار، حيث إن نفاذ الأسر إلى خدمات الادخار واستثمار المدخرات عبر القطاع المالي الرسمي يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التي تعتري الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم مما يحد من تقلبات مستوى الاستهلاك الحصول.

٦- تسهيل حصول المشروعات على التمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة المتاحة، ومن ثم خفض التقلبات في مستويات الاستثمار

٧- يسهم الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي، فمن خلال دمج الفئات المستبعدة في النظام المالي الرسمي، يزداد تنوع محفظة ودائع المصارف والمؤسسات المالية وخفض مستويات التركيز فيها، كذلك خفض أخطار هذه المؤسسات.

٨- الزيادة في نصيب الأفراد الحاصلين على خدمة الودائع المصرفية، قد يحد من خطورة ارتفاع معدلات سحب الودائع.

٩- الشمول المالي يسهم في جعل هذا الادخار مصدرا مستقرا للتمويل في حالة تعثر الحصول على مصادر أخرى

ويعتمد الشمول المالي علي تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على ادارة أموالهم ومدخراتهم إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذلك التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة وتتمثل أهمية الشمول المالي في[1]:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.

- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبري والتي تتعلق بخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل.

- تعزيز جهود التنمية.

[1] Janattah. Toutou and Xiaodong (2011),” The Relationship Between Liquidity Risk and Performance: An Empirical Study of Banks in Europe2005-2010”, Master Thesis, University of Umea.

– تعزيز استقرار النظام المالي.

– يقوم الشمول المالي بتعزيز الاستقرار المالي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– يعمل الشمول المالي على تعزيز سبل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وجذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

٣/١ خصائص الشمول المالي: هناك عدة خصائص للشمول المالي وتتمثل في[١]:

- العموم: من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.
- التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.
- السعر: تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.
- الجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.
- الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار العام وفي جميع الأوقات.
- التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد.

[١] فراج أسامة ورحمه عبد العزيز. (٢٠٢١)، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طيبة للدراسات العلمية الاكاديمية، مجلد ٤، عدد٢. ٢٠٢١. ص: ٦٤٨.

المطلب الثاني: الشمول المالي في الدراسات التطبيقية

يمثل الشمول المالي تطبيقا حديث العهد، ورغم هذه الحداثة اكتسب مكانة متنامية كسياسة مصرفية ترمي إلى تحقيق ثلة من الأهداف في آن واحد، كزيادة التعاملات المصرفية وإدخال أدوات ادخارية جديدة والاصول إلى الفئات المستبعدة، فضلا عن الهدف الأول لصانعيها، والمتمثل في تحقيق الاستقرار المالي وضمان الاستقرار السعري. الأمر الذي جعل من الشمول المالي مبتغى، تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة نحو تحقيقه وتسريع وتيرته. وفي المملكة العربية السعودية، يدرك الجميع أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف شتى تتعلق بطبيعة ما يعانيه الاقتصاد المصري من تزايد معدلات البطالة والتضخم والفقر. ورغم هذه الصورة المظلمة يظل القطاع المصرفي السعودي، أحد أعرق وأكثر القطاعات حيوية ونشاطا، خاصة في السنوات الأخيرة.

وهناك فرصة كبيرة لمقدمي خدمات الهاتف المحمول (وخاصة في الأسواق الناشئة) لتحسين الشمول المالي للمليارات من الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، فضلا عن خلق قيمة هائلة من خلال الاستفادة من سوق ضخمة لم تمسها إلى حد كبير. وفي عام ٢٠١٨، توقعت شركة ماكينزي أن التمويل الرقمي لديه القدرة على الوصول إلى أكثر من ١,٦ مليار عميل تجزئة جديد في الاقتصادات الناشئة،

وزيادة حجم القروض المقدمة للأفراد والشركات بمقدار ٢,١ تريليون دولار. وفي ذلك الوقت، توقعت شركة ماكينزي أن يتمكن مقدمو هذه المنتجات من زيادة ميزانياتهم العمومية بما يصل في مجموعه إلى ٤,٢ تريليون دولار. ورغم أن ذلك كان قبل عدة سنوات، إلا أنه لا تزال هناك فرصة كبيرة: وفقا لتقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لعام ٢٠٢١ الصادر عن البنك الدولي، فإن ما يصل إلى ٣٨% من البالغين في البلدان النامية لا يزالون لا يملكون حسابات مصرفية[١].

ومن الممكن أن يساعد تحسين الشمول المالي في مصر في تحقيق جزء من رؤية استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠[٢]. ويلعب البنك المركزي في كافة الاقتصادات دورا في تحقيق الشمول المالي كما بينت دراسة[٣].

وحول العلاقة بين الشمول المالي والسياسة النقدية والاستقرار المالي فقد حاولت دراسة[١] بالتطبيق على ٥٨ دولة، بما في ذلك ٣١ دولة ذات تنمية مالية عالية و٢٧

[1] WORLD BANK.2023. The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex#sec2.

[2] Ghebrial, F. (2019). Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges [Master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/etds/799.

[3] Lannquist, Ashley, and Brandon Tan. 2023. “Central Bank Digital Currency’s Role in Promoting Financial Inclusion.” IMF Fintech Note 2023/011, International Monetary Fund, Washington, DC.

دولة ذات تنمية مالية منخفضة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠ باستخدام طريقة PVAR. وتشير هذه النتائج ضمنا إلى أن الشمول المالي في البلدان الأقل نموا يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي وتقليل التضخم. وعلى العكس من ذلك، يؤدي الشمول المالي في البلدان عالية الكثافة السكانية إلى زيادة عدم الاستقرار المالي، مما يؤدي إلى التضخم على المدى الطويل.

وفي سياق السعي إلى تحقيق الشمول المالي الرقمي، أصبح لتسريع الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الأولوية على ميزات لا تقل أهمية مثل توفير الحماية الكافية لأولئك الذين يستخدمون المنصات الرقمية لإجراء المعاملات المالية[٢].

وقد بينت دراسة[٣] أنه يمكن تنظيم الأدبيات الخاصة بالشمول المالي في أربع موضوعات عامة: (١) وضع تصور للشمول المالي وتأثيراته، (٢) تصورات

[1] Tran Thi Kim Oanh, Le Thi Thuy Van and Le Quoc Dinh. 2023. Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial development and low financial development countries. HELYON. Volume 9, Issue 6, June. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844023038549.

[2] African Development Bank Group.2015. "Launch of the Africa Digital Financial Inclusion Facility," African Development Bank Group, https://www.afdb.org/en/news-and-events/launch-of-the-africa-digital-financial-inclusion-facility-19333.

[3] Ajax Persaud and Wrenford Thaffe. 2023. The state of financial inclusion research on developing countries. Transnational Corporations Review. 16 November. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S192520992300058X.

المستخدمين واعتمادهم حول الشمول المالي، (٣) دور الابتكار المالي والمؤسسات المالية في القطاع الخاص، و(٤) دور القطاع العام المؤسسات والسياسة العامة في الشمول المالي. علاوة على ذلك، تهيمن الدراسات التجريبية على الأدبيات مع القليل من الدراسات التي تركز على النظرية. فالأدبيات مجزأة، والأدلة مختلطة ومتنازع عليها. مع غياب شبه تام لدراسة الآثار الاجتماعية للشمول المالي في سياقات مؤسسية محددة.

ومن الممكن أن يؤدي الشمول المالي إلى زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية والحد من الفقر وعدم المساواة من خلال مساعدة الأفراد والشركات – وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة – على الادخار والاستثمار، وتسهيل الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل. وقد رصد دراسة[١]، التحديات الرئيسية في جانب العرض والطلب التي تواجه الشمول المالي وكذلك العوائق الهيكلية في النيجر. كما أن قصر الأجل يعد أيضا أحد التحديات التي تواجه الشمول المالي كما خلصت دراسة[٢].

[1] Diallo, Yoro, Arsene Kaho, and Can Sever. "Financial Inclusion in Niger: Challenges and Opportunities: Niger". Selected Issues Papers 2023.007 (2023), A001. https://doi.org/10.5089/9798400235726.018.A001.

[2] Varghese, G. and Viswanathan, L. (2018) Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges. Theoretical Economics Letters, 8, 1935-1942. doi: 10.4236/tel.2018.811126.

ويمكن أن يساعد الشمول المالي في جوانب مختلفة تشمل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجذب القطاع غير الرسمي، وزيادة خلق فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام، وتحقيق مستوى أعلى من الاستقرار المالي. وعلى الرغم من النتائج المثمرة للشمول المالي، إلا أن هناك العديد من حواجز العرض والطلب التي تعيق تعزيز الشمول المالي، حيث ترتبط حواجز جانب العرض ارتباطًا وثيقًا بالمكونات التنظيمية والقانونية، وطبيعة هيكل السوق. بينما تتمثل عوائق جانب الطلب في القدرة المالية المحدودة للمستخدمين، وانخفاض مستوى المعرفة المالية، والحواجز الثقافية[1].

وتشمل الأشكال الرئيسية للإقصاء المالي ما يلي: (١) الاستبعاد من الوصول، حيث تظل الشرائح السكانية مستبعدة إما بسبب البعد أو إدارة أخطار النظام المالي؛ (٢) الإقصاء الشرطي، وهو أن يكون الإقصاء بسبب ظروف غير مناسبة لبعض الناس؛ (٣) استبعاد الأسعار، عندما يتبين أن المنتجات المالية ليست في متناول الجميع؛ (٤) استبعاد التسويق؛ و(٥) الاستبعاد الذاتي، عندما تستبعد مجموعات معينة من الناس أنفسهم بسبب الخوف من الرفض أو غيره من الحواجز النفسية. ولا يمكن لأي تدخل منفرد أن يعالج كل هذه التعقيدات، وحتى الأسواق المالية المتطورة

[1] Ghebrial, Farid. Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges. 2019. American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fountain.
https://fount.aucegypt.edu/etds/799

لـديها شـرائح سـكانية مسـتبعدة ماليـا. وينبغـي للبلـدان الناميـة تقيـيم المشـهد المـالي والاجتماعي المتغير بسرعة والتركيز على ما إذا كانت الفئات الضعيفة تواجه أخطار متزايدة للاستبعاد المالي[١].

كما حاولت دراسة[٢] تحديد الجوانب الحاسمة للشمول المالي في الاقتصادات النامية مثل الهند، وكذلك إظهار تأثير الشمول المالي على النمو الاجتماعي والاقتصادي. ومن المرجح أن يتخذ الأشخاص المتعلمون ماليًا قرارات مالية سليمة.

وقد كشفت دراسة[٣] أن حوالي ٤٤% من السكان البالغين في البلدان النامية لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية، مع وجود عدد قليل فقط من البلدان التي حققت تقدمًا ومكاسب كبيرة من خلال السياسات والممارسات، مثل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وقابلية التشغيل البيني للأموال عبر الهاتف المحمول،

[1] Thyra A. Riley and Anoma Kulathunga. The Challenge of Financial Inclusion. World Bank. 2017. https://elibrary.worldbank.org/doi/10.1596/978-1-4648-0462-5_ch1.
[2] Kandpal, V., Chandra, D., Dalei, N.N., Handoo, J. (2023). Key Drivers and Challenges for Financial Inclusion. In: Financial Inclusion in Circular Economy. Circular Economy and Sustainability. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3_2 .
[3] Anakpo, Godfred, Zizipho Xhate, and Syden Mishi. 2023. "The Policies, Practices, and Challenges of Digital Financial Inclusion for Sustainable Development: The Case of the Developing Economy" FinTech 2, no. 2: 327-343. https://doi.org/10.3390/fintech2020019 .

والاتصال المحلي. وتنمية رأس المال البشري، ورقمنة الخدمات العامة من أجل الشمول المالي الرقمي.

وقد بينت دراسة[1] أنه غالبًا ما تُمنع الشركات في القطاع غير الرسمي من الوصول إلى الخدمات المالية بسبب طبيعتها المعلوماتية على الرغم من كونها جهات فاعلة رئيسية في التنمية الاقتصادية للبلد. يوظف الاقتصاد غير الرسمي أكثر من ٦٠% من السكان العاملين على مستوى العالم وأكثر من ٨٥% في أفريقيا.

على الرغم من أن التمويل الرقمي لا يزال في مراحله الأولى من التطور، إلا أن الخبراء يسعون إلى إجراء دراسة حول آثاره، وامتداداته، وميسريه، وآثاره. علاوة على ذلك، فإن تلك المؤشرات التي تقيم التطور المالي الرقمي وتبحث في تأثير التمويل الرقمي تعتبر الأوسع والأكثر اكتمالا في هذا المجال البحثي[2].

وعلى ضوء ما تقد يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الشمول المالي إلى عدة مجموعات، هي:

[1] Gqoboka, Hlombe, Godfred Anakpo, and Syden Mishi. "Challenges Facing ICT Use during COVID-19 Pandemic: The Case of Small, Medium and Micro Enterprises in South Africa." American Journal of Industrial and Business Management 12.9 (2022): 1395-1401.

[2] Luo, Dan, Man Luo, and Jiamin Lv. "Can digital finance contribute to the promotion of financial sustainability? A financial efficiency perspective." Sustainability 14.7 (2022): 3979.

١- **عدم الوصول إلى الخدمات المالية،** حيث يتمثل التحدي الرئيسي للشمول المالي في محدودية الوصول إلى الخدمات المالية أو عدم الوصول إليها، حيث لا يستطيع ١,٧ مليار بالغ الوصول إلى الخدمات المالية، ولا يزال ١,٤ مليار بالغ لا يتعاملون مع البنوك ويفتقرون إلى حساب مصرفي .هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تساهم في هذا النقص في الوصول، بما في ذلك :ارتفاع تكلفة الخدمات المالية التباعد الجسدي عن مقدمي الخدمات المالية عدم وجود وثائق هوية مناسبة لتأمين الخدمات المالية التقليدية.

٢- **انخفاض التعليم المالي ومحو الأمية** هناك تحدي آخر للشمول المالي وهو انخفاض مستوى التعليم المالي ومحو الأمية. ويعد التعليم المالي ومحو الأمية أمرًا بالغ الأهمية لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة والاستفادة الفعالة من الخدمات المالية .وهذه أيضًا إحدى القوى الرئيسية التي تؤثر على قدرة الناس على الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية. وتختلف معدلات التعليم المالي ومعرفة القراءة والكتابة بطرق مهمة عندما يتعلق الأمر بخصائص مثل مستويات التعليم والدخل والعمر. ويفتقر الأميون مالياً إلى القدرة على اتخاذ خيارات مالية مستنيرة فيما يتعلق بالادخار والاستثمار

والاقتراض، وخاصة في الأوقات التي يصبح فيها فهم المنتجات المالية معقداً على نحو متزايد[1].

٣- **غياب سياسات عدم الاستقرار المالي** يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار المالي بشكل كبير على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة، وخاصة بالنسبة لأولئك المستبعدين من الأنظمة المصرفية التقليدية. وتساهم عوامل عديدة في هذا النقص في سياسات عدم الاستقرار المالي، والتي تؤثر بشكل خاص على المستبعدين، بما في ذلك: محدودية التركيز والموارد الحكومية نقص الوعي والفهم عدم كفاية التنسيق بين أصحاب المصلحة.

٤- **الافتقار إلى البيانات الائتمانية التقليدية** يفتقر العديد من الأفراد والشركات في الأسواق الناشئة والمجتمعات المحرومة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ويتم منعهم من الوصول إلى الخدمات المالية بسبب غياب البيانات الائتمانية التقليدية، مثل درجات الائتمان والتاريخ الائتماني. وتخلق فجوة البيانات هذه حواجز أمام الحصول على الائتمان والتأمين وغير ذلك من الخدمات المالية الأساسية من خلال إدامة الاستبعاد المالي والحد من الفرص الاقتصادية. يمكن

[1] Jaitely, Arun. "The New Economics of Financial Inclusion in India." Twenty K.R. Narayanan Orations: Essays by Eminent Persons on the Rapidly Transforming Indian Economy, edited by RAGHBENDRA JHA, 1st ed., ANU Press, 2021, pp. 369–84. JSTOR, https://doi.org/10.2307/j.ctv1prsr3r.38.

أن تساهم عوامل عديدة في هذا النقص في البيانات الائتمانية التقليدية، بما في ذلك: محدودية الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية، ملفات الائتمان الضعيفة والبنية التحتية المحدودة لإعداد التقارير الائتمانية تفضيل الخصم بدلاً من الائتمان[1].

[1] Allen, Franklin, et al. "The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts." Journal of financial Intermediation 27 (2016): 1-30.

المبحث الثاني

طبيعة النظام المالي وواقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣)

تمهيد وتقسيم

يمثل القطاع المالي أحد أهم أركان الهيكل الاقتصادي في أي دولة، وكلما اتسم هذا القطاع بالتطور كلما ساعد ذلك القطاعات الأخرى على التطور. ولذلك فإن وجود قطاع مالي متطور يتولى إمداد القطاعات الأحرى التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المالي للاقتصاد من خلال تنمية باقي فروع الاقتصاد ويقلل من الاعتماد على العالمي الخارجي، مما يحد من التقلبات والأزمات.

وتعد المملكة العربية السعودية شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الناشئة التي تسعى لتعزيز قدرات القطاع المالي لديها، وذلك في محاولة منها للاستفادة من وفورات النفط وعائداته المالية للتحول هيكليا نحو القطاع الأكثر إنتاجية. ولذلك فقد تم إيلاء المزيد من الاهتمام للقطاع المالي في رؤية المملكة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ منها.

كما أسند إلى القطاع المالي مهمة تمويل ودعم تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي للمملكة، مما جعل هذا القطاع أكثر أهمية من أي وقت مضى. كما أن صانعي السياسات في المملكة العربية السعودية ينظرون إليه باعتباره ركنا أساسيات من أركان اقتصاد المملكة وتطوره المستقبلي.

وعلى هذ النحو، يتم في هذا القسم تناول ما يلي:

المطلب الأول: طبيعة النظام المالي السعودي ومكوناته

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣)

المطلب الأول

طبيعة النظام المالي السعودي ومكوناته

يتكون القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من (سوق رأس المال، وسوق النقد، مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة)، وسنعرض فيما يلي مكونات تلك الأسواق باختصار[١]:

[١] هيئة السوق المالية. القطاع المالي، المملكة العربية السعودية. ٢٠٢١. ص١٤-١٩، متاح على:

أ- سوق رأس المال بالمملكة العربية السعودية والذي يتكون مما يلي:

هيئة السوق المالية: وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وادارى وتقع على رأس سوق رأس المال بالمملكة وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة؛ لتطبيق أحكام نظام السوق المالية، وذلك بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية، للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق. ولقد وصلت السوق المالية السعودية تحسنها عقب تعرضها للآثار الأولية لجائحة فيروس كورونا المستجد عام ٢٠٢٠م، وهذا مع تعافي نمو الاقتصاد المحلي، لتتحسن أسواق الأسهم والدين نتيجة لتحسن الإطار التنظيمي خلال عام٢٠٢١م، مما أسهم في زيادة فعالية السوق وجذب مستثمرين أكثر. فقد أطلق برنامج تطوير القطاع المالي عام ٢٠٢١م خطته ومبادراته المختلفة للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣م)، القائم على أهداف متنوعة منها (زيادة عدد المنتجات المتاحة في سوق المشتقات، وإجراء الأبحاث على الإجراءات التي تمكن أسواق المعادن والسلع والمنتجات من العمل). هذا بالإضافة لإعداد إطار نظامي لشركات البنية التحتية في السوق

https://thameen.org.sa/wp-content/uploads/2021/07/%D8%A7%D9%84.pdf

المالية السعودية، بالتعليمات والشروط لوضع وثيقة تأمين لتغطية الأخطاء المهنية الصادرة عن مراجعي الشركات الخاضعة لرقابة هيئة السوق المالية [١].

١) **شركة السوق المالية (تداول)**: هي شركة مساهمة، تأسست عام٢٠٠٧م وتم إنشاء شركة السوق المالية السعودية (تداول) كشركة تقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة، وتنافس على مستوى عالمي.

٢) **شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع)** : هي شركة شخص واحد مساهمة مقفلة، مملوكة بالكامل لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، فهي أول جهة رسمية تم التصريح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية السعودية المتداولة في السوق، و يقدم مركز الإيداع مجموعة متكاملة، من خدمات ما بعد التداول، التي يستفيد منها المصدرون والمستثمرون والأعضاء، بما يتضمن خدمات إيداع الصكوك والسندات، وتسجيلها وتحويل ملكيتها، وخدمات قيود الملكية، وخدمات التسوية والمقاصة، وتغييرات رأس المال، وتقديم التقارير الموحدة .

٣) **شركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مركز المقاصة)**: وتأسست من قبل شركة السوق المالية السعودية (تداول) بتأسيس ، كشركة مساهمة برأس مال ٦٠٠

[١] البنك المركزي السعودي. تقرير الاستقرار المالي لعام (٢٠٢٢م) ١٤٤٣هـ، المملكة العربية السعودية.٢٠٢٢. ص٣٣.

مليون ريال، مملوكة بالكامل لتداول، وقد بدأت الشركة في ممارسة أعمالها من بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٩م. وكان الهدف من تأسيسها تطوير خدمات المقاصة، من خلال ضمان وتسوية حقوق والتزامات كل طرف في عمليات التداول، كما يسعى المركز الى تطوير خدمات المقاصة المستقبلية، بما يتوافق مع أفضل ممارسات إدارة الأخطار والمعايير الدولية. كما يسهم في تنويع فرص الاستثمار في السوق، وذلك بتمكينه من توفير أوراق مالية جديدة.

أ- سوق النقد بالمملكة العربية بالسعودية، ويتكون مما يلي:

١) **مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية)**: وتم انشائها عام ١٩٥٢م، والذي يتولى بعض المهام منها (القيام بأعمال مصرف الحكومة، سك العملة الوطنية وطبعها (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي، تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته، دارة السياسة النقدية، إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي).

٢) **البنوك التجارية**: وهي تشكل الجزء الأكبر من سوق النقد، حيث تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط، بين المودعين والمقترضين، فهي تستقبل الأموال من المودعين، ثم تقوم بإقراضها للمقترضين لآجال قصيرة ومتوسطة، كما تقوم بتمويل عمليات الاستيراد والتصدير. كما تتميز البنوك التجارية بالمملكة، وبدعم كامل،

وبتوجيه من مؤسسة سوق النقد العربي السعودي بتطبيق أنظمة تقنية متقدمة، تعمل على تعزيز أجهزة الصرف الآلي، والبطاقات المصرفية بأنواعها المختلفة وتوسيع انتشارها؛ لتسهيل المعاملات البنكية للعماء، وتحقيق الشمول المالي.

٣) شركات التمويل: والتي تنقسم إلى قسمين، هما:

١/٣ شركات مرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري: تعمل هذه الشركات تحت رقابة مؤسسة سوق النقد العربي السعودي، وتقوم هذه المؤسسات بتقديم الخدمات التمويلية المختلفة للأنشطة العقارية بمختلف أنواعها.

٢/٣ شركات التمويل المرخصة بممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة التمويلية (غير التمويل العقاري) حيث يعمل هذا النوع من الشركات على تمويل أغلب القطاعات بالدولة، بخاف قطاع العقارات.

٤) **شركات Banking(الصيارفة)**: حيث تقوم مؤسسة سوق النقد العربي السعودي بتقسيم الرخص المقدمة لهذا النوع من المؤسسات إلى فئتين، على اساس اختلاف النشاط، التي تقدمه تلك المؤسسات، وتقسم على النحو التالي:

١/٤ الفئة (أ): تقوم هذه الفئة بتبديل العملات، وبيع وشراء العملات الأجنبية، وبيع وشراء الشيكات السياحية، وشراء الشيكات المصرفية، والقيام بعمليات تحويل الأموال لداخل المملكة وخارجها

٢/٤ الفئة (ب): تقوم هذه الفئة بتبديل العملات، وبيع العملات الأجنبية وشرائها، وبيع الشيكات السياحية وشرائها، وشراء الشيكات المصرفية فقط، دون القيام بعمليات تحويل الأموال لداخل المملكة وخارجها

٥) **شركات المعلومات الائتمانية**: يعمل هذا النوع على تسهيل عملية اتخاذ القرارات الائتمانية التجارية، وهذا من خلال جمع وتحليل المعلومات الديموغرافية، والمتغيرات المالية وغير المالية الأخرى، المتوافرة في التقارير الائتمانية، لمساعدة مانحي الائتمان أو الجهات ذات العلاقة، على استقراء سلوكيات العملاء الائتمانية بالاعتماد على نماذج رياضية.

ج- مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة: وتمثل هذه المؤسسات قطاعا مهما من مؤسسات القطاع المالي السعودي، التي تتمثل في بعض الوزارات، والتي تتعلق بالقطاع المالي، وتضمن (صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبنك التسليف والادخار السعودي،

وصندوق التنمية الزراعية)، وتقدم هذه المؤسسات قروضا طويلة الآجل، لقطاعات معينة وحيوية من الاقتصاد، التي ترغب الدولة في تنميتها.

ولقد نما مجال التقنية والتكنولوجيا المالية في المملكة السعودية على نحو سريعا خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩م)، حيث زادت قيمة المعاملات النقدية المالية بما يفوق نسبه ١٨% كل عام لتتجاوز ٢٠مليار دولار عام٢٠١٩م، وتشكل نسبة عمليات المدفوعات ثلثي السوق و يستخدمها حوالى ٩٨% من إجمالي قاعدة المستخدمين، يليها قطاع التمويل الشخصي وبلاغ معاملاته أكثر من٣٠% من قيم عمليات التقنية المالية، بالإضافة لارتفاع عمليات المدفوعات بمعدل سنوي مركب بلغ ١١% خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩م)، لتسجل عام ٢٠١٩م نحو٢٧٠ مليون عملية، لترتفع قيمة هذه العلميات بمعدل سنوي ٢٤% خلال نفس الفترة لتصل قيمتها لملياري ريال سعودي، وأيضا ارتفعت عمليات الدفع بواسطة الهواتف الذكية بالمملكة بنسبة ٣٥٢% لتصل في أبريل ٢٠٢٠م إلى ١٩,٧مليون عملية [١]. ومن المتوقع أن تتجاوز قيم المعاملات في سوق التقنية المالية إلى ٣٣ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣م. وفى هذا الإطار قامت المملكة العربية السعودية بعض الاجراءات لدعم التقنيات المالية داخل المملكة، والتي تتمثل فيما يلي:

[١] فنتك السعودية. التقرير السنوي فنتك السعودية. نظرة عامة على مجال التقنية المالية، فنتك السعودية بالتعاون مع KPMG: قطاع التقنية في المملكة العربية السعودية. ٢٠٢١. ص ٣.

- لقد أنشئت السعودية شراكة مع شركة EIM (IBM) لتبحث استراتيجية تقديم خدمات حكومية وتجارية من خلال سلسلة الكتلي، كما أطلق البنك المركزي السعودي عام ٢٠١٩م مبادرة تعرف Fintch Saudi تهدف دعم النظام البيئي للتقنيات المالية لتصبح المملكة في قائمة الدول الرائدة في مجال الابتكار المالي، وصمم البنك المركزي بيئة تجريبية ترحب كافة الشركات الدولية والمحلية ف اختبار الحلول الرقمية الجديدة[١].

- قامت المملكة السعودية بإنشاء صناديق رمل التنظيمية (Regulatory Sandbox)، وهو عبارة عن مكان افتراضي لتوفير إطارا قانونيا مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب المشروعات التقنية الابداعية للحصول على الموافقة الرسمية، ليتم منحهم تراخيص قانونية لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية.

وهذا يدل على تقدم المملكة العربية السعودية نحو مبادرتها الطموحة رؤية ٢٠٣٠، وهي خارطة طريق للتحول الاجتماعي والاقتصادي. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهذه الرؤية في مضاعفة كيانات التكنولوجيا المالية في البلاد ثلاث مرات

[١] رحاب عادل صلاح الدين آمين. تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية GIEM، المجلد ١٠٩. ٢٠٢١. ص ٥٧.

ورقمنة ٧٠% من جميع المعاملات المالية بحلول عام ٢٠٢٥ وصولا على ١٠٠ عام ٢٠٣٠.[١]

وتمثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة حكومية لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد. كما أنها ستساعد في تطوير قطاعات الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، والبنية التحتية، والترفيه، والسياحة. ومن بين الأهداف تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية[٢]. وهو أحد محاور رؤية ٢٠٣٠ هو الاقتصاد المزدهر الذي يشمل الاستثمار للمستقبل. تحت هذا الموضوع، يعمل برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) على تحفيز اللاعبين الناشئين الجدد، مثل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، لتحفيز الابتكار والمنافسة بحلول عام ٢٠٣٠ وفقًا لرؤية ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، توضح الوثيقة أن أحد المقاييس هو وجود ثلاثة لاعبين في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام ٢٠٢٠. وهناك مقياس آخر وهو مؤشر رضا التكنولوجيا المالية عن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، فإن بعض العوامل التي تغير قواعد اللعبة في تطوير

[1] The Fintech Times. Paymentology: How Saudi Arabia Became a Hotspot for Fintech Innovation. July 31, 2023. https://www.facebook.com/photo/?fbid=771630764976137&set=a.498706455601904.

[2] Albarrak, Mansour Saleh, and Sara Ali Alokley. 2021. "FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia" Journal of Risk and Financial Management 14, no. 10: 460. https://doi.org/10.3390/jrfm14100460.

الصناديق/المسرعات/الحاضنات التي تركز على التكنولوجيا المالية هي توفير رأس المال الاستثماري/تمويل الأسهم وتحفيز بيئة ريادة الأعمال (FSDP,2020)[١].

المطلب الثاني

واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣)

أولا: أهم مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المشار إليها

أن مؤشرات الشمول المالي تستخدم للدلالة على مدى قدرة النظام المصرفي على الحد من الاقصاء المالي، كما تساعد صناع السياسات على تشخيص واقع الشمول المالي وتتبع ما تحقق منه. ففي عام ٢٠١٧، وصل نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين إلى ٧٢,٦% السعودية ومن المستهدف الوصول إلى نسبة ٨٠% بحسب برنامج تطوير القطاع المالي[٢].

ومن ذلك المنطلق سنعرض المؤشرات الخاصة بواقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية فيما يلي:

[1] FSDP. 2020. Financial Sector Development Program. Available online: https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp/ .

[٢] البنك الدولي. تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ٢٠١٧. ص٢. openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/211259/29510/10986ovAR.pdf

أ- **مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية الرسمية:**

١- عدد البنوك [١]: ويوجد في السعودية مجموعة كبيرة من البنوك وصلت إلى ٣١ بنكا عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣م، تتمثل هذه البنوك ١٢ بنك محلي داخل المملكة، و١٩ فرع بنك أجنبي، حيث تمتلك هذه البنوك التراخيص اللازمة من أجل العمل في السوق السعودي من قبل البنك المركزي السعودي، ويعتبر البنك المركزي السعودي هو الجهة المسؤولة عن الإشراف والتنظيم على القطاع المصرفي بالكامل داخل المملكة.

وتتمثل البنوك المحلية ١٢ بنكا التي يتم التعامل معها داخل المملكة، وقد تم ترخيص جميع هذه البنوك من قبل البنك المركزي السعودي، ومن هذه البنوك (البنك الأهلي التجاري/ البنك السعودي الأول/ البنك السعودي البريطاني/البنك السعودي الفرنسي/البنك السعودي للاستثمار/ البنك العربي الوطني/ بنك الجزيرة/ بنك التنمية/ البنك الوطني/ بنك الرياض/ مصرف الراجحي/ بنك الخليج الدولي).

بينما تمثل البنوك الأجنبية داخل المملكة السعودية ١٢ بنكا وتم ترخيص هذه البنوك من قبل البنك المركزي السعودي من أجل العمل بشكل سليم داخل السوق السعودي

[١] البنك المركزي السعودي، احصائيات ٢٠٢٣م، متاح على الرابط التالي
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/licenseentities/pages/licensedbanks.aspx

ومن هذه البنوك ما يلي (بنك الكويت الوطني/ بنك الإمارات دبي الوطني/ بنك البحرين الوطني/ بنك مسقط/ البنك الألماني/ جي بي مورجان تشيس/ مصرف باريس الوطني باريباس/ البنك الألماني/ البنك الوطني الباكستاني/ بنك الصناعة والتجارة الصيني/ بنك قطر الوطني/ بنك أبو ظبي الأول/ بنك كريدي سويس/ بنك إم يو إف جي المحدود/TC Bank Ziraat Bankasi / بنك ستاندرد تشارترد – مرخص ولم يبدأ نشاطه بعد / بنك الصين المحدود – مرخص ولم يبدأ أنشطته بعد/ المصرف العراقي للتجارة – مرخص ولم يبدأ نشاطه بعد/ بنك مصر – مرخص ولم يبدأ نشاطه بعد/ البنك الأهلي العراقي – مرخص ولم يبدأ نشاطه بعد).

١-عدد فروع البنوك في السعودية [١]: لقد تطورت عدد البنوك العامة في السعودية بشكل كبيرا بداية من ١٢٧٧ بنكا عام ٢٠٠٦م إلى ١٩٢٧ بنكا عام ٢٠٢٢م، كما تم افتتاح ٩ فروع جديدة للبنوك خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣م مقابل إغلاق ١٣ فرعا، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

[١] البنك المركزي السعودي، نشرة البنك المركزي السعودي لعام ٢٠٢٣م.

الشكل (١) تطور عدد فروع البنوك العاملة في السعودية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٣م)

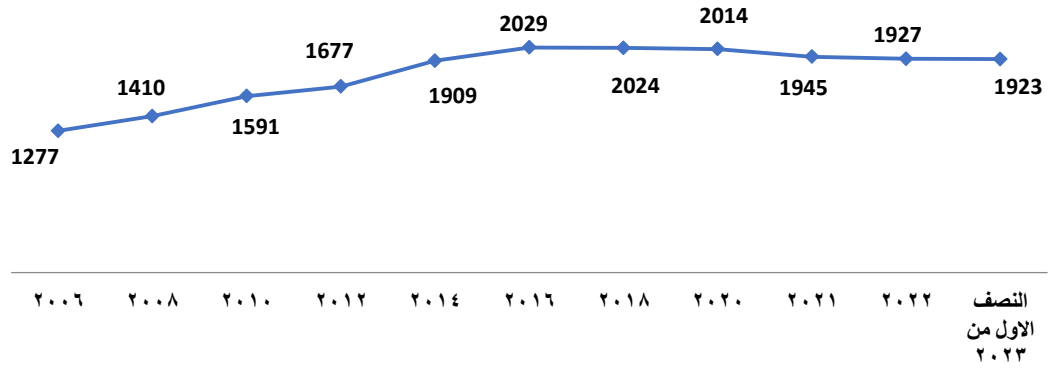

المصدر: البنك المركزى السعودى عام ٢٠٢٣م.

ويلخص الشكل رقم (٢) التوزيع الجغرافي لفروع البنوك في المملكة العربية السعودية في فبراير ٢٠٢٣، حيث يتضح أن الرياض تستحوذ على ٥٩٣ فرعا تليها مكة المكرمة ثم الشرقية بعدد ٣٨٧ و٣٥٣ فرعا. بينما لا تمتلك الحدود الشمالية ونجران سوى ٢٠ و٢٦ فرعا فقط.

الشكل (٢) قائمة فروع البنوك العامة حسب المنطقة خلال الرابع الأول من عام ٢٠٢٣م

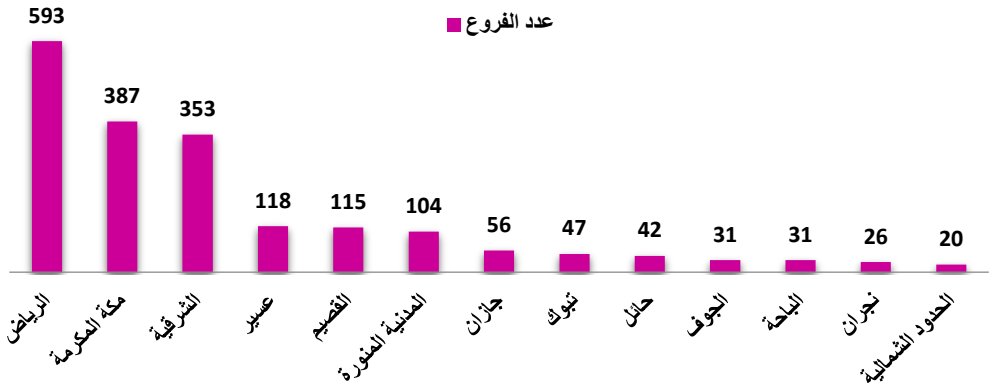

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي السعودي عام ٢٠٢٣.

٢-**عدد أجهزة الصراف الآلي**: لقد تطور عدد أجهزة الصراف الآلي بالسعودية بشكل كبيرا لتتطور من ٢٧,١٧ صرافا لكل ١٠٠ ألف بالغ إلى ٧٤,١ صراف ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٧. إلا أنه قد حدث تراجع في عدد أجهزة الصراف الآلي بصورة ملحوظة خلال السنوات (٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، لتسجل تراجعا إلى ٦٢,٠٤ صرافا لكل ١٠٠ ألف بالغ، كما يتضح من الشكل رقم (٣).

الشكل (٣) تطور عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل ١٠٠الف بالغ) بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١م)

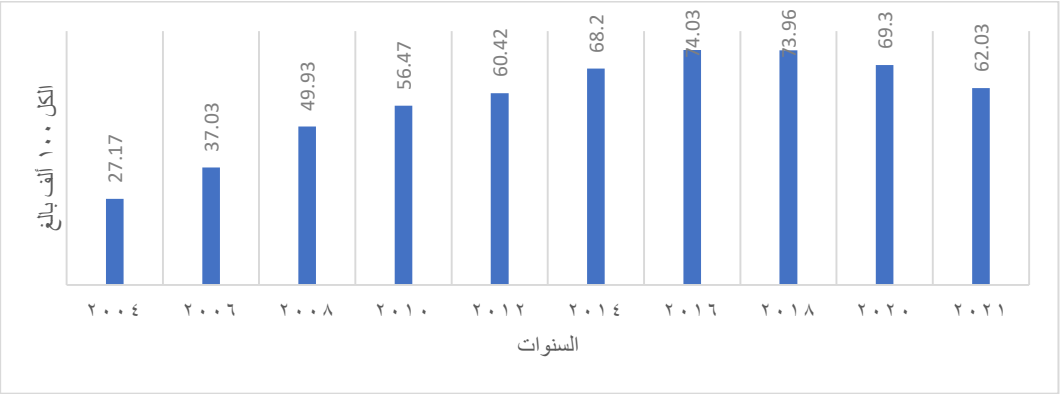

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي ٢٠٢٣م، متاح على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=SA.

وقد سجلت أجهزة الصراف الآلي للمصارف العاملة في السعودية عام ٢٠٢٢م انخفاضا بنسبه ١,٨% بما يعادل ٢٩٣ جهاز صرف آليا، مقارنة بـ١٨,٣ ألف جهاز في ٢٠٢١م، هذه التراجعات سواء في عدد الفروع أو أجهزة الصراف الآلي عكست طبيعة التعامل النقدي في السعودية من قبل المستهلكين، حيث تحولت جميع عمليات البنوك عبر القنوات الإلكترونية، ما قلل من الحاجة لأجهزة الصرف الآلي، التي أصبح أغلب استخدامها لسحب النقود، بينما ارتفع حجم إنفاق المستهلكين في

السعودية من خلال التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى إنفاقهم عبر أجهزة نقاط البيع بأكثر من ٢٥% خلال عام ٢٠٢٢م مقارنة بعام ٢٠٢١م[١].

٣-عدد نقاط البيع: لقد بلغت قيمة المبيعات عبر نقاط البيع في السعودية، نحو ١١,٢٧ مليار ريال في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م مقارنة بعام ٢٠٢٢م بقيمة ١٠,٢٤٣ مليار ريال، حيث كانت عدد العمليات المنفذة نحو ١٨٠,٢٢ مليون عملية. ويوضح الشكل رقم (٤)، توزيع نقاط البيع حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية خلال شهر نوفمبر لعام ٢٠٢٣، والتي يتضح أن قطاع السلع والخدمات المتنوعة يستحوذ على أكبر النسب بمعدل ١١,٦% يليه قطاع محطات الوقود بنسبة ٦,٩%، بينما استحوذ قطا الفنادق على ٣,١% و٣% لمواد التشييد والبناء وهي أقل القطاعات.

[١] ارم الاقتصادية (فبراير ٢٠٢٣م)، تراجع عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية، متاح على https://www.erembusiness.com/technology/7tl6s2di7a.

الشكل (٤) توزيع نقاط البيع حسب القطاعات المختلفة خلال نوفمبر ٢٠٢٣م

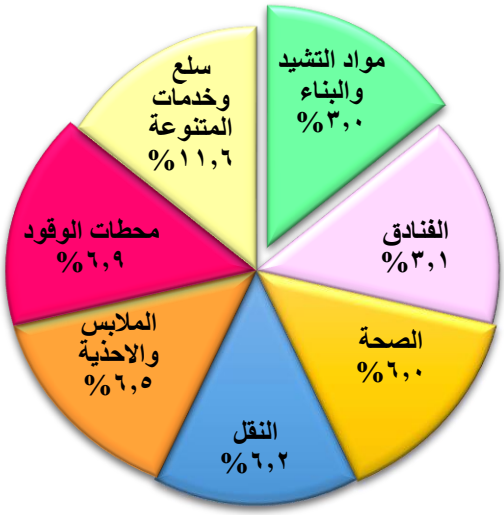

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي السعودي.

ويلخص الشكل رقم (٥)، توزيع نقاط البيع حسب المنطقة في المملكة العربية السعودية خلال نوفمبر ٢٠٢٣، حيث تستحوذ مدينة الرياض على أكبر النسب ٣٤,١%، وذلك مقابل ١٤,١% لمدينة جدة. فيما تعد مدينة أبها وحائل أقل المدن بنسبتي ١,٢ و١,٦% على الترتيب.

الشكل (٥) توزيع نقاط البيع حسب المنطقة خلال نوفمبر ٢٠٢٣م

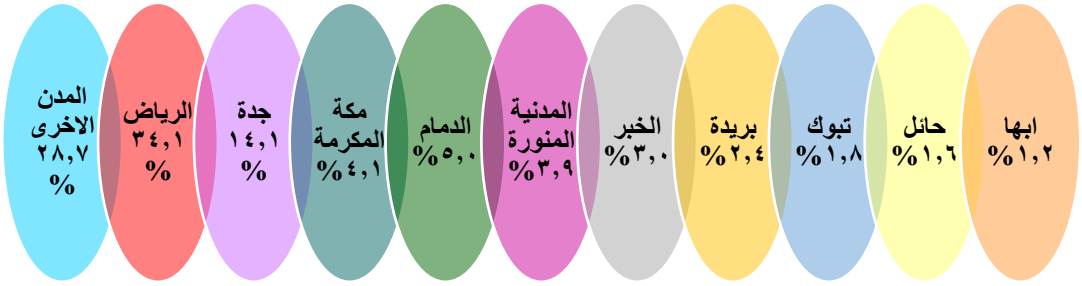

- المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي السعودي.

ب-<u>مؤشرات استخدام الخدمات المالية والمصرفية الرسمية، والتي تتضمن ما يلي</u>

١- **<u>حجم الايداعات لدى البنوك التجارية</u>:** لقد شهدت الايداعات لدى البنوك التجارية تطورا كبيرا داخل المملكة العربية السعودية نتيجة لتطبيق الاصلاحات المالية التي ادخلتها الدولة من إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات الاصلاح المالي في الأعوام الأخيرة والتي نتج عنها زيادة ثقة الأفراد في الإدارة الرشيدة للبلاد وفى الاصلاحات المالية والنقدية التي تم تنفيذها. ويوضح الشكل رقم (٦) تطور حجم عدد المودعين لدى البنوك التجارية السعودية لكل ١٠٠٠ بالغ من ٣٩٨ إلى ١٣٤٤ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢١.

الشكل (٦) تطور حجم الايداعات لدى البنوك التجارية داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١م)

(لكل ١٠٠٠ فرد بالغ)

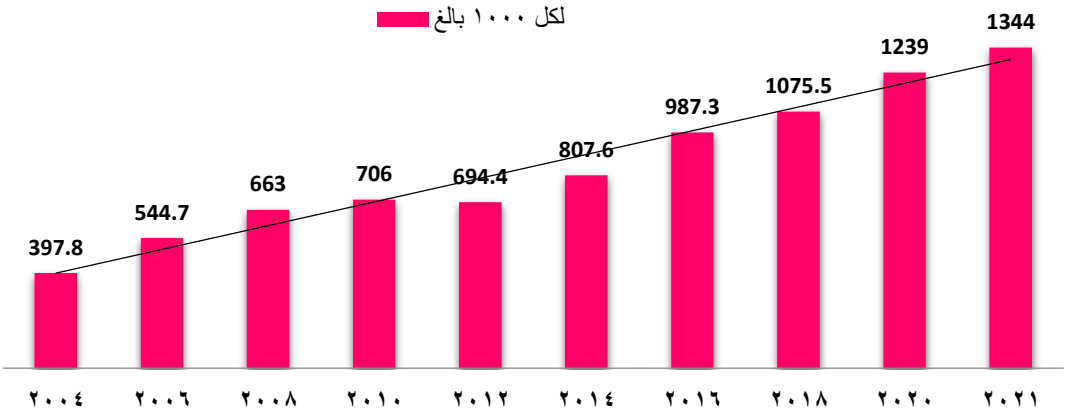

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٣م، متاح على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3

ولقد ارتفعت حجم الودائع المصرفية بنسبة ١٠% بقيمة تعادل ٢٢٤ مليار ريال بنهاية أغسطس ٢٠٢٣ على أساس سنوي، لترتفع إلى ٢٤٦٦ مليار ريال مقابل ٢٢٤١ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠٢٢، وقد نتجت تلك الزيادة لنجاح البنوك في جذب واستقطاب المزيد من الودائع، وبالأخص الودائع الزمنية والادخارية، والتي ارتفعت بنسبة ٥٤% مقابل تراجع الودائع تحت الطلب ٥,٥% وارتفاع الودائع الجارية

قريباً من ذلك ٥,٣%. وهذا يعكس ارتفاع في حجم الودائع بثقة المودعين في الجهاز المصرفي للمملكة، فضلاً عن تأثير زيادة التضخم ورفع أسعار الفائدة.

الشكل (٧) إجمالي تطور الودائع الادخارية وتحت الطلب خلال الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٣م)

المصدر: البنك المركزي السعودي.

٢- الأرصدة المخصصة للاقتراض لدى البنوك: لقد تطور حجم القروض التي تقدمها البنوك داخل المملكة العربية السعودية، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويتضح من الشكل التالي تطور إجمالي متوسط القروض المقدمة من البنوك السعودية من ٣٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١١٨٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢.

الشكل (٨) تطور متوسط اجمالي القروض من البنوك السعودية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٣م)

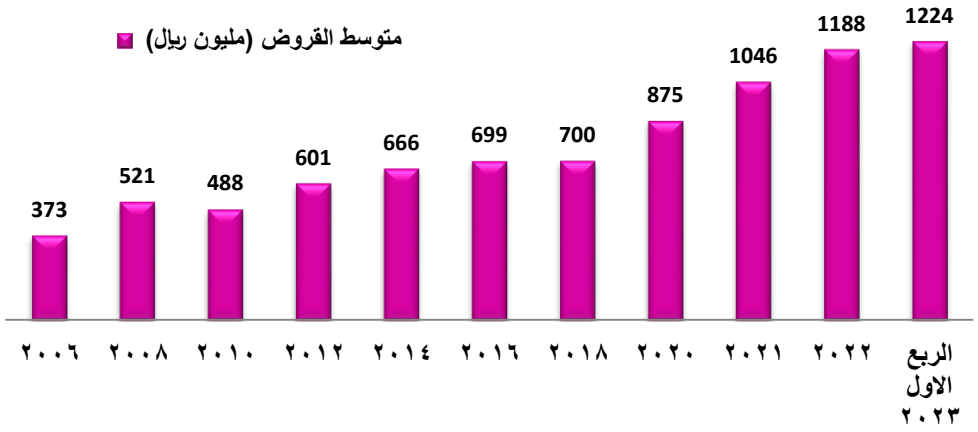

المصدر: البنك المركزي السعودي.

٣- **<u>المقترضون من البنوك التجارية</u>**: يوضح الشكل التالي أنه في عام ٢٠٠٤ سجل عدد المقترضون لكل ١٠٠٠ فرد بالغ ٩٠,٣ ليصل إلى ذروته في عام ٢٠١٨ بقرابة ١٧٨ مقترض لكل ١٠٠٠ بالغ. ورغم هذا التطور الكبير الذي وصل إلى الضعف تقريبا. ففي أعقاب جائحة كوفيد ١٩، فقد حدث انخفاض نتيجة لتداعيات فيروس كورونا المستجد لتسجل ١٣٠,٣ مقترضا لكل ١٠٠٠ بالغ، لكن إلا أنه قد حدث تحسن مره أخرى مع تعافى الاقتصاد في عام ٢٠٢١، ليعود للتزايد مجددا مسجلا ١٤٨,٣ بالغ.

الشكل (٤/١) تطور المقترضون لدى البنوك التجارية داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١م)

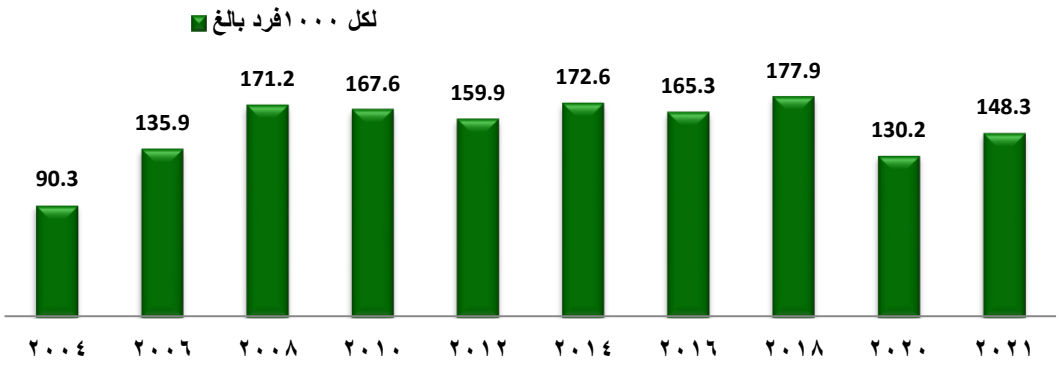

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3?locations=SA .

٤- **حجم الادخار المحلي**، فقد عمل صانعي الساسة المصرفية في المملكة العربية السعودية في تحفيز المدخرات المحلية، فقد تطور إجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) ٤٠٨ مليار ريال سعودي إلى ١,٧ تريليون ريال سعودي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٢. وهو ما يعادل ١٠٩ مليار دولار إلى ٤٥٤ مليار دولار خلال الفترة المشار إليها، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم (٨) تطور إجمالي الإدخار في المملكة العربية السعودية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٢

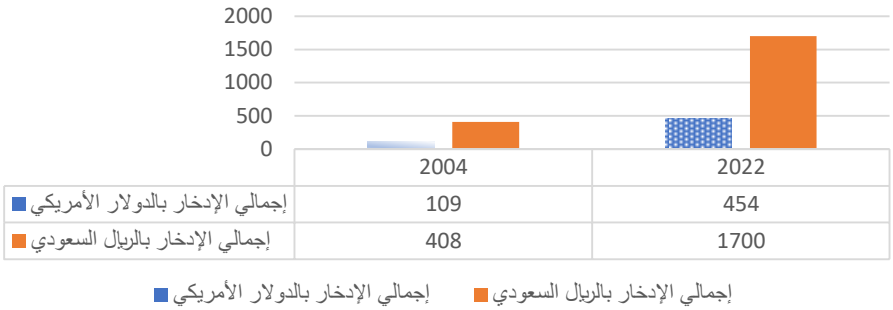

	2004	2022
إجمالي الإدخار بالدولار الأمريكي	109	454
إجمالي الإدخار بالريال السعودي	408	1700

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفي سياق متصل، فقد تطورت نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج المحلي لتسجل ٤٢% عام ٢٠٠٤، وذلك رغم حالة التذبذب الحاد الذي شهدته لكنها وصلت إلى ذروتها عام ٢٠٠٨ عند ٥٢,٧%. ومع ذلك فقد تراجعت خلال النصف الأول من العقد الثاني للألفية لتسجل ٢٥,٧% عام ٢٠١٥ وهي ثاني أدنى نسبة لها على الإطلاق خلال الفترة المشار إليها، لكنها تزايدت إلى ٣٤,٦% عام ٢٠١٨، ومع ذلك وصلت إلى أدنى نسبة لها عام ٢٠٢٠ عند ٢٤,٦% بنسبة ٢٤,٦%. لكنها عاودت التزايد عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، لتسجل ٣٠,٢% و٤١% على التوالي، وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

شكل رقم (٩) تطور إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

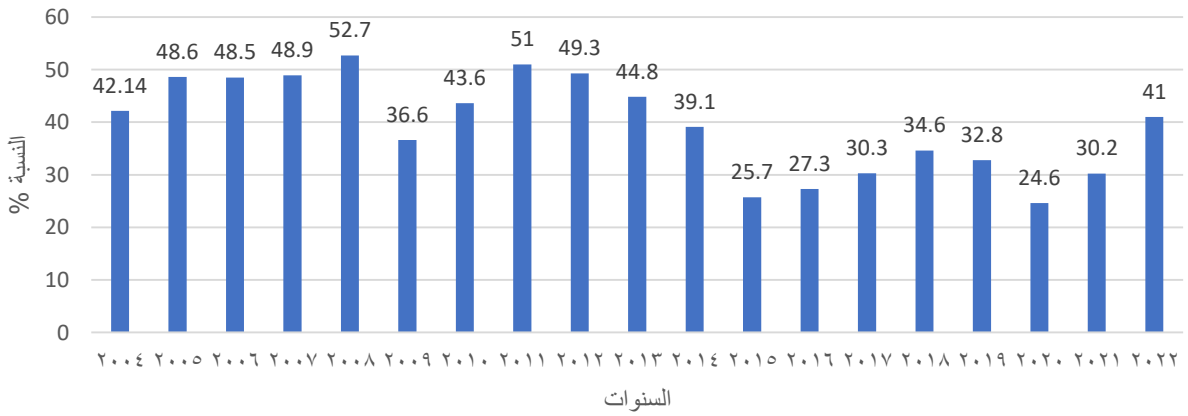

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

٥- نمو الائتمان[١]: لقد استمر الائتمان المصرفي في النمو بثبات خلال الأعوام الخمسة الأخيرة كونه مدعوما بارتفاع هائل في النشاط العقاري، تحديدا في قطاع الأفراد بدعم من المبادرات الحكومية لرفع نسبة تملك المساكن، مصحوبا بنمو متوسط في القطاعات الأخرى. فقد استمرت الزيادة في عام ٢٠٢١ م بارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة ١٥,٥% مقارنة بنسبة ١٤,٤% ١٤,٨ عام ٢٠٢٠م. وتوضح الاشكال البيانية التالية معلات نمو الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢).

[١] البنك المركزي السعودي، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢م، المملكة العربية السعودية، الرياض. ٢٠٢٢. ص ٢٢.

شكل رقم (١٠) تطور نمو الإقراض المصرفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٣)

ولقد ارتفع إجمالي الائتمان من ٥٩,١% في عام ٢٠٢٠ م إلى ٦٢,١ عام ٢٠٢١، بينما ارتفع نصيب الائتمان العام بنحو طفيف من ١٧,٤% في ٢٠٢٠ م إلى حوالي ١٧,٦% عام ٢٠٢١م. ووفقا للبنك المركزي السعودي بلغ متوسط نمو القروض في المملكة العربية السعودية ١٢,٩١ في المئة في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٢٣، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند ٤٦,٩٩ في المئة في أكتوبر ٢٠٠٤ وأدنى مستوى قياسي عند -١,٤٠ في المئة في يونيو ٢٠١٧.

ج- **مؤشرات جودة الخدمات المالية والمصرفية**، وهي كالتالي:

١- اشتراكات الهاتف المحمول: يعتبر سوق تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية أكبر سوق في الشرق الأوسط حاليا، ففي سياق رؤية المملكة لعام ٢٠٢٣، تزايد استخدام السعوديين للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وتلك الأسباب هي برامج رؤية المملكة التي دفعت شركات الاتصالات والإنترنت بالمملكة إلى تقديم عروض مجزية وتنافسية ساهمت في تسهيل اقتناء السعوديين للهواتف الذكية وعززت من حجم وسرعة تداول البيانات الرقمية لتكون المملكة من الأوائل في المنطقة، حيث نما عدد اشتراكات الهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة في المملكة العربية السعودية بسرعة في العقد الأول من القرن، حيث وصل من حوالي ١,٣٨ مليون إلى أكثر من ٥٠ مليون بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. واعتبارًا من عام ٢٠١١، انخفض العدد قليلاً ليغلق عند حوالي ٤٥,٤ مليون اشتراك للهاتف المحمول في ٢٠٢١[1]. ويوضح الشكل رقم (١١)، تطور اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) من ٣٨,٨ عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٢ عام ٢٠٢٢. وذلك رغم بلوغ ذروتها عند ١٧٩ شخص عام ٢٠١١.

[1] Petroc Taylor. Number of cellular subscriptions Saudi Arabia 2000-2021. Statista. November. 16, 2023.

شكل رقم (١١) تطور اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)

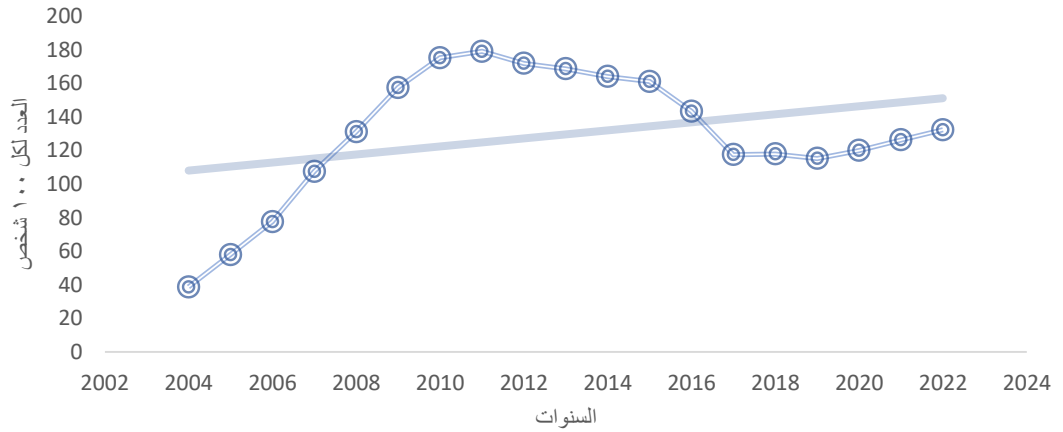

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

٢-**استخدم الانترنت**، فقد ارتفعت نسبة استخدام الأفراد للإنترنت في المملكة إلى ٩٤,٣% في عام ٢٠٢٢م، بارتفاع قدره ١,٤ نقطة مئوية عن عام ٢٠٢١م؛ حيث بلغت نسبة استخدام الإنترنت للذكور ٩٥%؛ بينما بلغت نسبة الإناث ٩٣,٣% [١]. كما تزايد مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص) ١٢ إلى ٢٢٢ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٢، وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي[٢]. ويلخص الشكل رقم (١٢)، تطور الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) في المملكة العربية السعودية والذي تنامي

[١] الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية، نشرة ٢٠٢٢م.

[٢] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6?end=2022&locations=SA&start=1994

من ١٠% عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٠%. أي أنه خلال قرابة عقدين فقد أصبحت المملكة العربية السعودية تستخدم الانترنت بصورة كاملة.

شكل رقم (١٢) نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من السكان خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٢)

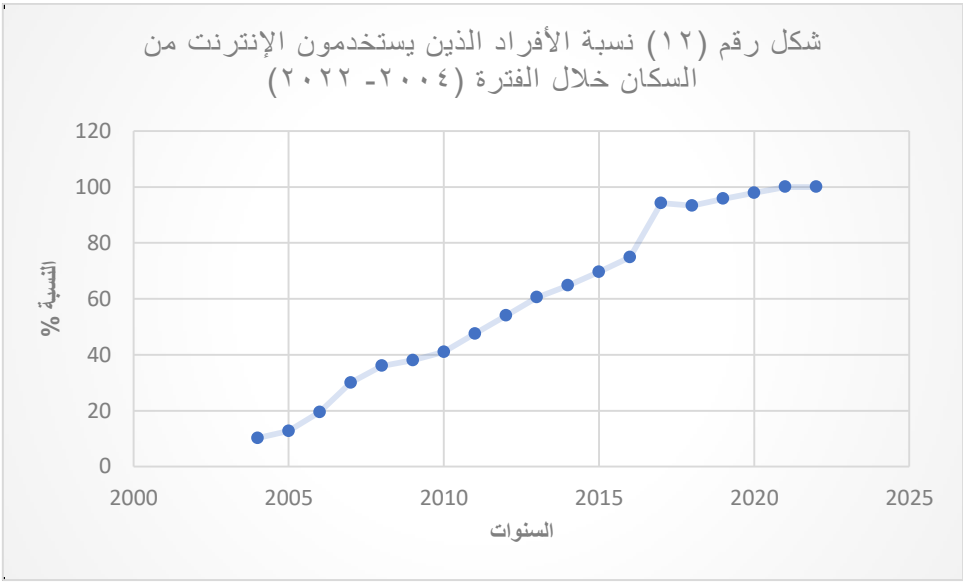

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

٢- الاستثمار في شركات التقنية/ التكنولوجيا المالية وعددها:

يوجد في السعودية ٨٢ شركة تقنية مالية عالمية ومحلية في عدد من مجالات التقنية المالية، وتشكل نسبة شركات التقنية في مرحلة الفكرة ٤٢% من مجمل الشركات المسجلة لدى قاعدة فنتك السعودية، بينما تمثل الشركات في مرحلة التجارية التمهيدية ٣٢%، أما الشركات النشطة تمثل ٢٦% (سواء فعالة أو التجريبية)[١]. ويوضح الشكل التالي التطور الذي حدث في عدد شركات التقنية المالية في السعودية

[١] التقرير السنوي فنتك السعودية (٢٠٢١م)، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢.

والتي تزايدت من ١٠ شركات إلى ٨٢ شركة خلال الفترة (٢٠١٨– ٢٠٢١)، وذلك بحجم رأس مال تزايد من ١٨ مليون دولار إلى ١٥٧ مليون دولار.

الشكل (١٣) تطور حجم الاستثمارات وعدد الشركات التقنية المالية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٢١م)

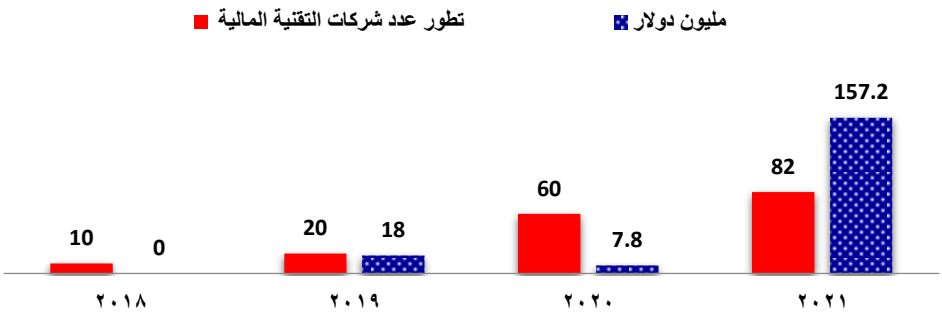

– المصدر: تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التقنية المالية ومستقبلها في المملكة العربية السعودية، ص ٢١.

وفي ظل وجود تعداد سكاني شاب ومهتم بالتكنولوجيا، ما يقرب من ٧٠٪ منهم تحت سن ٣٥ عامًا، تمثل المملكة العربية السعودية سوقًا واسعة متعطشة للحلول المالية المبتكرة .إن انتشار الهواتف الذكية المرتفع في البلاد، والاتصال الواسع بالإنترنت، وتفضيلات المستهلكين المتغيرة بسرعة يخلق أرضًا خصبة لنمو التكنولوجيا المالية. وعلاوة على ذلك، تعمل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على تعزيز بيئة صديقة للأعمال وإجراء إصلاحات تنظيمية، مما يسهل على

الشركات العالمية توسيع عملياتها في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة أكثر من أي وقت مضى. ويتوقع أن يقدر حجم سوق التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بـ ٣٩,٠٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٩,٢٣ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٨[١].

كما يتضح أن مجال المدفوعات بما في ذلك (خدمات نقاط البيع POS/ المحافظ الالكترونية / خدمات الدفع الأجل) هو المجال الاكثر جذبا للاستثمارات في قطاع التقنية المالية في المملكة السعودية، حيث كان لها النصيب الأكبر من الاستثمارات بنسبه ٩٣% تقريبا من إجمالي قيمة الاستثمار في رأس المال عام ٢٠٢١م، فقد وصلت حجم الاستثمارات راس المال في قطاع التقنية المالية ١٦ استثمار بقيمة ١٥٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٢١م، لترتفع بشكل كبيرا عن عام ٢٠٢٠م الذي قدر بـ ٧ استثمارات بلغت قيمتها نحو ٧,٨ مليون دولار[٢] . كما زادت عدد شركات التقنية المالية بالسعودية بنسبة ٣٥% مقارنه ٢٠٢٠م لتصل الى ٨٢ شركة عام ٢٠٢١م،

[1] Saudi Arabia Fintech Market Analysis Source: https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/saudi-arabia-fintech-market .

[٢] على هالم ومحمد كاثيو والسعيد شايع. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي (تجارب بعض الدول العربية)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر. ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص ٧٢-٧٤.

وساهم هذا التطور الكبير تسريع التحول الرقمي نتيجة أزمة كورونا مما أدى لزيادة الطلب على حلول التقنية المالية وتبنى مستويات عالية من التقنيات المالية.

وخلال السنوات القادم تستهدف المملكة العربية السعودية، أن يكون سوق الاستثمار الرقمي هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغت الأصول تحت الإدارة تبلغ ١,٥٦٧,٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يصل متوسط الأصول المُدارة لكل مستخدم في سوق الاستثمار الرقمي إلى ٥٨١,٦٠ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٢٣ . ومن المتوقع أن يُظهر سوق الأصول الرقمية نموًا في الإيرادات بنسبة ٢٧,٤٪ في عام ٢٠٢٤ .وفي سوق المدفوعات الرقمية، من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى ٣٧,٦٢ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الأصول المدارة في سوق الاستثمار الرقمي إلى ١,٥٦٧,٠٠ مليون دولار أمريكي في عام2023 [١].

من ٨٩ شركة في عام ٢٠٢٢، أصبحت المملكة العربية السعودية موطنًا لأكثر من ٢٠٠ شركة في مجال التكنولوجيا المالية اعتبارًا من أغسطس ٢٠٢٣. ويشير هذا

[1] Statista. FinTech - Saudi Arabia. 2023. https://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/saudi-arabia#transaction-value.

أيضًا إلى زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في القطاع اعتبارًا من عام ٢٠٢١. وقد حقق قطاع التكنولوجيا المالية حوالي ٧٤٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٢[1].

وتعد هذه الاستراتيجية الركيزة الرابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي، والتي تتوافق بشكل جيد مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتحقيق التنافسية العالمية. وهو يشمل ست محركات تحويلية وإحدى عشرة مبادرة تعزز التعاون وتعزز البنية التحتية وتحفز الاستثمار في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية .وقد صمم البنك المركزي السعودي (ساما) بيئة تجريبية تنظيمية تدعم هذه المبادرات بشكل أكبر من خلال الترحيب بالشركات المحلية والعالمية التي تتطلع إلى اختبار منتجاتها في السوق السعودية. ويخلق Sandbox التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي فرصًا جديدة ويقلل من المخاطر التي تواجه الشركات المملوكة لأجانب والتي تتطلع إلى تأسيس أعمالها في المملكة العربية السعودية. ولقد قام البنك المركزي السعودي عام ٢٠٢٢م بمنح ترخيص لـ ٣٠ شركة تقنية مالية تعمل بمختلف أنشطة (التمويل، والتأمين، والمدفوعات)، كما وصول تصاريح شركات التقنية المالية بنهاية نفس العام لعدد ٥٩

[1] Fintech Sector in Saudi ArabiaFinancial Innovations Unleashed in Saudi Arabia. https://www.setupinsaudi.com/en/sectors/fintech.

شركة تعمل في الأنشطة التي يشرف عليها البنك المركزي، وايضا استقبلت هيئة سوق المال ٨٦ طلب تصريح تجربة التقنية المالية [١].

الشكل (١٤) الشركات التقنية المالية المرخص بها والتصاريح من قبل البنك المركزي السعودي

بالمملكة السعودية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢م)

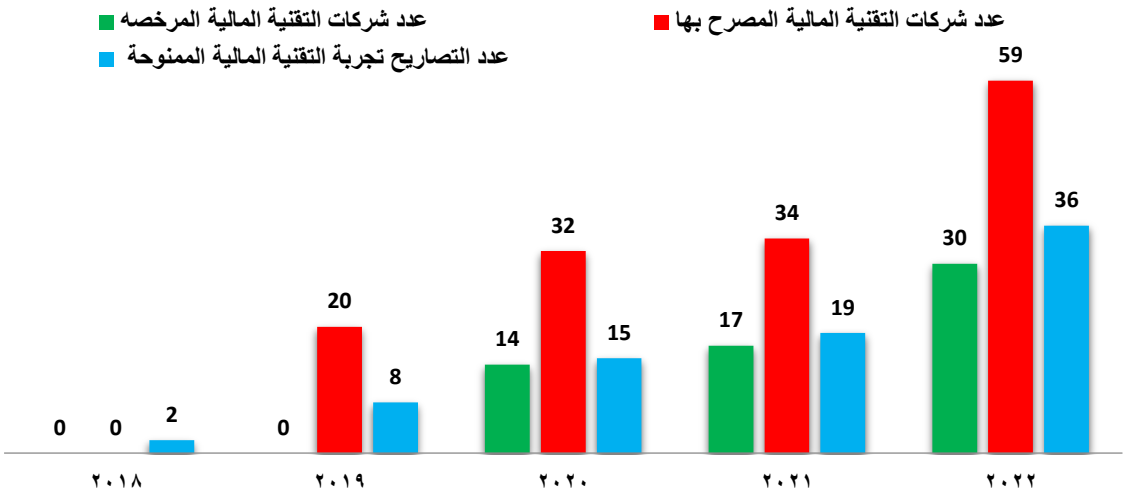

– المصدر: البنك المركزي السعودي. تقرير السنوي ٢٠٢٢م.

[١] التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢٢م، مرجع سابق ذكره، ص ١٨.

ثانيا: أهم الخطوات والجهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي[١]، وهي:

١- السماح للمؤسسات المالية الأجنبية بشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية في أبريل ٢٠١٥م، وتم إطلاق السوق الموازية السعودية في فبراير ٢٠١٧م، وإطلاق مختبر التقنية المالية في يناير ٢٠١٨م

٢- أعلن مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية السعودية في ٢٥أبريل ٢٠١٦م عن رؤية السعودية٢٠٣٠م، والتي تهدف لتنوع الاقتصاد داخل المملكة وتحقيق الاستدامة، وفى هذا الإطار تم انشاء صندوق سيادي لتمويل هذا المشروع بمبلغ ٧ تريليون ريال سعودي والذي يهدف إلى اعادة هيكلة الاقتصادي السعودي. وفى سياق ذلك تم تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي والذي يهدف لتطوير وتنويع القطاع المالي، وتحفيز الادخار والاستثمار والتمويل، بجانب زيادة كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات المستقبلية [٢].

---

[١] التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢٢م، رؤية VISION ٢٠٣٠م، برنامج تطوير القطاع المالي، المملكة العربية السعودية، ص ١٨-٢١.

[٢] اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٩م)، القطاع المالي السعودي والتحديات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠م، الامانة العامة – ادارة الابحاث والدراسات، ص ١، متاح على https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D9%82 %A9-2030.pdf

٣- تم انضمام السوق المالية السعودية (تداول) لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة وادراج أرامكوا السعودية في سوق الأسهم في ٢٠١٩م[١]. بالإضافة إلى إطلاق المبادرات لتعزيز وتطوير التنقية المالية.

٤- أعلن مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية السعودية في ٢٥أبريل ٢٠١٦م عن رؤية السعودية٢٠٣٠م، والتي تهدف لتنوع الاقتصاد داخل المملكة وتحقيق الاستدامة، وفى هذا الإطار تم انشاء صندوق سيادي لتمويل هذا المشروع بمبلغ ٧ تريليون ريال سعودي والذي يهدف إلى اعادة هيكلة الاقتصادي السعودي. وفى سياق ذلك تم تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي والذي يهدف لتطوير وتنويع القطاع المالي، وتحفيز الادخار والاستثمار والتمويل، بجانب زيادة كفاءة القطاع المالي لمواجهة ومعالجة التحديات المستقبلية [٢].

٥- تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، من خلال توفير حلول وتقنيات مبتكرة وفعالة لتنمية العاملين في القطاع، واقامة البرامج لتطوير وتدريب المستمر المهني للعاملين.

[١] فنتك السعودية، التقرير السنوي لفنتك السعودية ٢٠٢٢/٢١م، ص ١٠.

[٢] اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٩م)، القطاع المالي السعودي والتحديات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠م، الامانة العامة – ادارة الابحاث والدراسات، ص ١، متاح على:
https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D9%82 %A9-2030.pdf

٦- إطلاق خدمة اتفاقية إعادة الشراء في السوق المالية السعودية

٧- إطلاق العقود المستقبلية للأسهم المفردة

٨- إصدار قواعد التأمين الشامل على المركبات

٩- تحديث وتطوير الإطار التنظيمي الخاصة بسوق المال والتكنولوجيا المالية

١٠- اكتمال الربط مع مركز الإيداع الدولي (يورو كلير)

١١- تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين

١٢- تعديل بعض مواد اللوائح التنفيذية للأنظمة التمويل بالمملكة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الجهود والخطوات التي قام بها كلا من البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال لدعم تطور اسواق المال بالسعودية، والتي تمثلت في:

١-جهود البنك المركزي السعودي، والتي تتلخص فيما يلي

١/١ واصل البنك المركزي السعودي (ساما) جهوده في دعم برنامج تطوير القطاع المالي، وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٢م، وهذا من خلال العمل

مع شركاء البرنامج على تنفيذ عدد من المبادرات أهمها إطلاق إستراتيجية التقنية المالية والتي تهدف إلى أن تكون المملكة موطنا ومركزا عالميا للتقنية المالية.

١/ ٢ ساهم البنك المركزي في تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي عبر الترخيص لثلاثة بنوك رقمية خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى منح الترخيص لـ ١٣ شركة تقنية مالية عام ٢٠٢٢م؛ ليصبح إجمالي شركات التقنية المالية المرخصة ٣٠ شركة، وهذا بهدف اختبار المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، وتقديم الدعم للقطاع الخاص؛ كما أطلق البنك المركزي معمل المصرفية المفتوحة، لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.

٣/١ فيما يخص قطاع التأمين في المملكة عمل البنك المركزي على تشجيع عمليات الاندماج وإتاحة فرص الاستثمار الأجنبي، حيث تم الترخيص لأول فرع لشركة تأمين أجنبية في المملكة؛ لتعزيز التنافسية، ونقل وتبادل الخبرات في القطاع

١/ ٤ عمل على دعم نمو القطاع المالي من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز دخول مؤسسات مالية جديدة تقدم المنتجات والخدمات المتنوعة والمبتكرة والمستدامة التي تراعي احتياجات المستفيدين

١/ ٥ أطلق ونفذ عدة مبادرات استراتيجية التقنية المالية لبناء قطاع مالي متنوع وشامل ومبتكر وجذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال لتقنية المالية لتصل إلى ١٥٠ شركة في المملكة في عام ٢٠٢٣م

٦/١ تم تطوير منظومة المصرفية المفتوحة في المملكة لتمكين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من إطلاق خدماتها للمستفيدين خلال عام ٢٠٢٣م، مما سيساهم بتطوير منتجات جديدة ومبتكرة وترفع من التنافسية بالقطاع المالي.

٢-جهود هيئة سوق المال لتطوير القطاع المالي عام ٢٠٢٢م

١/٢ عملت هيئة السوق المالية على رفع مستوى العمق واتساع السوق المالية عبر طرح وادراج المزيد من الشركات،

٢/٢ نفذ مجموعة من المبادرات بهدف تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وزيادة مستوى السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيه، ليكون جاذبا للمصدرين والمستثمرين.

٣/٢ أما على صعيد التقنية المالية اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية التقنية المالية تهدف لدعم جميع أنشطة التقنية المالية وتطوير بنيتها التحتية

٤/٢ اعتمدت الهيئة سوق المال أول إطار تنظيمي لتمويل الملكية الجماعية؛ لتمكين شركات التقنية المالية من ممارسة أعمالها بكفاءة عالية ضمن بيئة تنظيمية داعمة وتوفير قنوات جديدة للتمويل والاستثمار.

المبحث الثالث

تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

رغم الأهمية المتزايد للشمول المالية كاستراتيجية حديثة تسعى جميع الاقتصادات والبدان إلى تطبيقها والاستفادة من مزاياها، إلا أن هذه الاستراتيجية تواجه تحديات أيضا.

وبشكل عام، لا تزال الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية متواضعة. على الرغم من التقدم المحرز في معالجة الفساد والكفاءة التنظيمية في السنوات الأخيرة، فإن مستويات الحرية النقدية وحرية الاستثمار وحقوق الملكية متوسطة في أحسن الأحوال. ويظل النظام القضائي عرضة للتأثير السياسي. كما لا تزال البيروقراطية وانعدام الشفافية يحدان من حرية الاستثمار (Moody's Analytics,2023).

كما يوجد تحد آخر يتعلق بهيمنة النفط على الاقتصاد السعودي، وذلك على الرغم من أنها تمتلك حوالي ١٧% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم. وبصرف النظر عن النفط، تشمل الموارد الطبيعية الأخرى للمملكة الغاز الطبيعي وخام الحديد

والذهب والنحاس[١]. فرغم انخفاض حصة الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية إلى ٢٣,٦٩ في المئة في عام ٢٠٢١ إلا أنها تراجعت من ٤٢,٦% عام ٢٠٠٤[٢]. وقد أكدت العديد من الدراسات من بينها دراسة[٣] أهمية التركيز على تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز الإطار المؤسسي في المملكة العربية السعودية.

شكل رقم ( ) تطور نسبة إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢١)

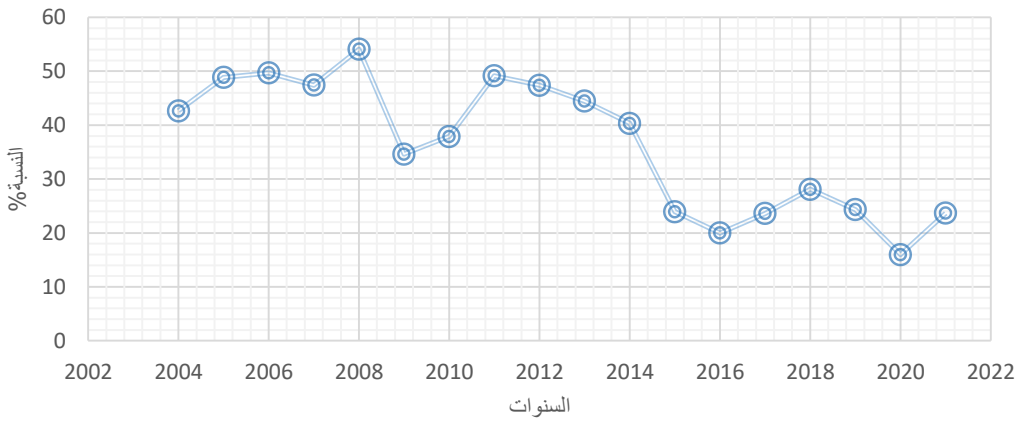

[1] OPEC. Saudi Arabia facts and figures. 2023. https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/169.htm.

[2] Amna Puri-Mirza. Share of GDP generated from oil rents in Saudi Arabia 2012-2021. Statista. Oct 4, 2023. https://www.statista.com/statistics/1303750/saud-arabia-oil-rent-share-of-gdp/.j

[3] Sweidan, Osama and Elbargathi, Khadiga. The effect of oil rent on economic development in Saudi Arabia: Comparing the role of globalization and the international geopolitical risk. Resources Policy Volume 75, March 2022. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420721004773.

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

بالإضافة إلى انخفاض نسبة المدخرات حيث بلغ معدلات الادخار بين الأسر السعودية نحو ٢,٤% من الدخل السنوي (بحسب مؤسسة النقد العربي السعودي)، وهي نسبة متدنية وأقل من المعدل العالمي البالغ ١٠%، والمعترف به كحد أدنى لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل. وهذا يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

وكذلك، البيئة التنظيمية المتغيرة باستمرار مما يشكل تحديا مستمرا للمؤسسات من جميع الأنواع في المملكة العربية السعودية، ويمكن المساعدة في تخفيف عبء الامتثال باستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية لمعالجة الالتزام التنظيمي، تعمل شركات الناشئة على سد الفجوة بين الهيئات التنظيمية وصناعة الخدمات المالية. وضعف الثقافة المالية حيث بلغت نسبة الملمين بالشئون المالية ٣٠% من البالغين في المملكة، وهي النسبة الأدنى في منطقة الخليج، مما يظهر ضعف مستوى الثقافة المالية في السعودية[١].

[١] دحماني رشيدة/ بلطرش زهور. واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد ٤،العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٣ ص ٢٣٦– ٢٣٧.

وهو ما يؤكد الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للتحول الرقمي، حيث أظهر البرنامج أن نسبة المعاملات غير النقدية وصلت إلى ١٨% من إجمالي المعاملات عام ٢٠١٦م، وهذا بالرغم من استثمار المملكة السعودية كبيرا في البنية التحتية مثل البنية التحتية للمدفوعات. وقلة تنويع مشاريع التقنيات المالية من ناحية الخدمات المقدمة.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن إيجاز هذه التحديات في النقاط التالية[١]:

١- محدودية مصادر التمويل أو الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي الذي يهيمن على القطاع المالي

٢- تدنى مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية، حيث إن من أهم عوامل نجاح القطاع المالي قدرته على توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية لكافة الجهات الاقتصادية وشرائح المجتمع، حيث بلغت نسبة الشمول المالي (أي ملكية الحسابات المصرفية) بين البالغين في السعودية نحو ٧١,٧%عام ٢٠١٧م، بينما تجاوزت هذه النسبة ٩٤,٧% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٣- تحدي وصول الشباب والإناث والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمة المالية.

[١] اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٩م)، مرجع سابق ذكره، ص ٤.

ولقد اتخذت السعودية بعض الخطوات والاجراءات لمواجهة التحديات التي تواجهها في التحول نحو الشمول المالي، وأهميها

١- مساعدة الناس والمؤسسات للوصول الى المنتجات والخدمات المالية وجعلها عادلة

٢- العمل على زيادة مدخرات الأسر، وزيادة إجمالي حجم الاصول المالية

٣- زيادة التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في زيادة نسبتها إلى المملكة الناتج المحلى الاجمالي من ٢٠% الى ٣٥%، وزيادة التمويل المقدم من خلال تمويل الكيانات الى ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٠م وزيادة عدد البالغين من حساب البنك إلى ٩٠%.

٤- تحسين مستوى محو الأمية المالية في المجتمع السعودي

٥- زيادة مستوى المنافسة في الطريقة التي المنتجات والخدمات للعملاء من حيث الجودة والأسعار

٦- وضع حد أقصى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف أن تطبقها عند تقديم المنتجات والخدمات، وبالإضافة الى ذلك يمنع القانون طلب رسوم مالية أو ايداع أموال لفتح حسابات مصرفية بغية تشجيع الأفراد على فتح حساباتهم والاستفادة منها

٧- إصدار قواعد الوكالة المصرفية مؤخرا، والتي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين بتقديم الخدمات نيابة عنهم في المناطق التي لا يوجد فيها بنك أو التي بها محدودية الخدمات المصرفية بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية من قبل مختلف أفراد المجتمع

٨- استخدام تطبيقات الانترنت في تعزيز الوصول للخدمات المالية

الخلاصة

للشمول المالي أهمية متزايدة سواء في الأدبيات النظرية أو التطبيقية. ولم تتوقف أهميته على الجوانب الأكاديمية تمتد هذه الأهمية لشكل الصناعة المصرفية والقطاع المالي برمته. وهذا لان الشمول المالي يمثل أحد أهم الاستراتيجيات الحديثة التي يتم تناولها لتقليل الاستبعاد المالي وزيادة فرص الاندماج المالي للأفراد في اقتصاد ما. ويتعين على استراتيجيات الشمول المالي تحقيق العديد من الأهداف في مقدمتها اتاحة الخدمات المالية للجميع والوصول إلى جميع شرائح المجتمع مهما كان وضعها.

هذا وقد تناول المبحث الأول من هذا البحث رصد الإطار المفاهيمي للشمول المالي وبيان أهم الدراسات التطبيقية الحديثة التي تناولته. وبعد تحديد هذا المفهوم وبيان أهمية الشمول المالي وخصائصه، فقد أبرز دور الشمول المالي في العديد من الدراسات التطبيقية التي بينت نتائج عدة أهمها دور الشمول المالي النمو الاقتصادي والحد من الفقر وإتاحة التمويل.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في المبحث الثاني والثالث من خلال تحليل واقع وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). وقد تبين عدة نتائج في ضوء ذلك، وهي:

١- تبين أنه يمكن للشمول المالي تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من خلال قنوات عدة تتمثل في تطوير قدرات الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة مثل وجود شبكة متطورة للصراف الآلي وفروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية. بالإضافة إلى وجود تطور في مستوى جودة الخدمات المالية عبر قنوات مثل الهاتف المحمول واستخدام الانترنت، والذي وصل إلى قرابة ١٠٠%.

٢- وجود اهتمام كبير لصانعي السياسة المصرفية في الاقتصاد السعودي بالتكنولوجيا المالية والنظر إليها باعتبارها الاستثمار المستقبلي، حيث من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى ٣٧,٦٢ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٢٧ في سوق المدفوعات الرقمية.

٣- بينت الدراسة وجود عدد من التحديات التي تواجه تطور الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وأهمها (فخ النفط وتغوله على الاقتصاد، وهيمنة القطاع المصرفي على القطاع المالي السعودي، ضعف مستويات الحرية الاقتصادية، انخفاض نسبة الادخار لدى الأسر، وضعف مستوى التعليم المالي في المملكة).

التوصيات

١- أولوية توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لزيادة الوصول وتعزيز الشمول المالي.

٢- زيادة برامج محو الأمية المالية والتعليم لتعليم الإدارة المالية الشخصية، ودعم التثقيف المالي ونشر الثقافة المالية من خلال دعم الثقافة المالية، وإشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي، مع الحرص على تحقيق العدالة والشفافية المالية في تقديم الخدمات لتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.

٣- تخفيض القيود والإجراءات القانونية في العمليات المصرفية التي تعد من العوائق الكبيرة التي تقف أمام تحقيق الشمول المالي.

٤- عصرنة أنظمة الدفع ومواكبته تطورات التكنولوجيا المالية وتنويع وتطوير المنتجات المالية والذي يخلق المنافسة بين البنوك وهو ما سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات، وبالتالي يتيح إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان بأسعار معقولة.

٥- الحرص على ابتكار منتجات مالية تناسب كل أفراد المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة، مع توفير الحماية اللازمة خاصة أن أدوات التكنولوجيا تتعرض بشكل

كبير إلى القرصنة، وهو ما يؤدي إلى تخوف المواطنين من الإقدام على هذه الخدمات، خاصة الفئات ذات المستوي التعليمي المنخفض.

٦- تعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب بين البنوك المركزية العربية من خلال فريق العمل الإقليمي المعني بالشمول المالي والتّابع لصندوق النقد العربي، وكذلك اتحاد المصارف العربية .والعمل على وضع معيار إحصائي لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصادات العربية، ومتابعة تطوّر هذا الشمول بشكل دوريّ.

قائمة المراجع

١- اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٩م)، القطاع المالي السعودي والتحديات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠م، الامانة العامة – ادارة الابحاث والدراسات، ص ١، متاح على https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D9%82 %A9-2030.pdf

٢- اتحاد المصارف العربية (فبراير ٢٠١٩م)، القطاع المالي السعودي والتحديات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠م، الامانة العامة – ادارة الابحاث والدراسات، الرياض.

٣- ارم الاقتصادية (فبراير ٢٠٢٣م)، تراجع عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية، متاح على https://www.erembusiness.com/technology/7tl6s2di7a.

٤- البنك الدولي. ٢٠١٧. تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ٢٠١٧.. Openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/211259/29510/10986ovAR.pdf

٥- البنك المركزي السعودي ٢٠٢٢.. تقرير الاستقرار المالي لعام (٢٠٢٢م) ١٤٤٣هـ، المملكة العربية السعودية.

٦- البنك المركزي السعودي، احصائيات ٢٠٢٣م. الرياض.

٧- البنك المركزي السعودي. ٢٠٢٢. تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢م، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٨- البنك المركزي السعودي، نشرة البنك المركزي السعودي لعام ٢٠٢٣م.

٩- التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢٢م.

١٠- التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام ٢٠٢٢م، رؤية VISION 2030م، برنامج تطوير القطاع المالي، المملكة العربية السعودية، ص ١٨-٢١.

١١- دحماني رشيدة/ بلطرش زهور. ٢٠٢٣. واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد ٤، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٣ ص ٢٣٦- ٢٣٧.

١٢- رحاب عادل صلاح الدين آمين.٢٠٢١. تجارب دولية في التكنولوجيا المالية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية GIEM، المجلد ١٠٩.. ص ٥٧.

١٣- على هالم ومحمد كاثيو والسعيد شايع. ٢٠٢٢. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي (تجارب بعض الدول العربية)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير – قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر. ٢٠٢١/٢٠٢٢، ص ٧٢-٧٤.

١٤- فنتك السعودية.٢٠٢١. التقرير السنوي فنتك السعودية. نظرة عامة على مجال التقنية المالية، فنتك السعودية بالتعاون مع KPMG: قطاع التقنية في المملكة العربية السعودية..

١٥- فراج أسامة ورحمه عبد العزيز. (٢٠٢١)، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طيبة للدراسات العلمية الاكاديمية، مجلد ٤، عدد٢. ٢٠٢١. ص: ٦٤٨.

١٦- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.SECR.P6?end=2022&locations=SA&start=1994.

١٧- الموقع الرسمي لرؤية المملكة العبية السعودية لعام ٢٠٣٠ متاح على الرابط التالي https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/financial-sector-development-program/.

١٨- هيئة السوق المالية. ٢٠٢١. القطاع المالي، المملكة العربية السعودية.

١٩- الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية، نشرة ٢٠٢٢م.

20- Goel, S., & Sharma, R. (2017). Developing a financial inclusion index for India. Procedia Computer Science, 122, 949–95.

21- Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis (Policy Research Working Paper; No. 6577). World Bank.

22- Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues (Asian Development Bank Institute Working Paper No. 259).

23- Ibor, B., Ikpa Offiong, A., & Samuel Mendie, E. (2017). Financial inclusion and performance of micro, small and medium scale enterprises in Nigeria. International Journal of Research Granthaalayah, 5(3), 104–122.

24- Stanbic Bank Group. 2023. Saudi Arabia flag Saudi Arabia: Economic and Political Overview. https://www.tradeclub.stanbicbank.com/portal/en/market-potential/saudi-arabia/economical-context.

25- The Heritage Foundation. 2023. The Index of Economic Freedom Saudi Arabia. https://www.heritage.org/index/country/saudiarabia.

26- Triki, T., & Faye, I. (2012). Financial inclusion in Africa. African Development Bank.

27- African Development Bank Group.2015. “Launch of the Africa Digital Financial Inclusion Facility,” African Development Bank Group, https://www.afdb.org/en/news-and-events/launch-of-the-africa-digital-financial-inclusion-facility-19333.

28- Ajax Persaud and Wrenford Thaffe. 2023. The state of financial inclusion research on developing countries. Transnational Corporations Review. 16 November. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S192520992300058X.

29- Albarrak, Mansour Saleh, and Sara Ali Alokley. 2021. "FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia" Journal of Risk and Financial Management 14, no. 10: 460. https://doi.org/10.3390/jrfm14100460.

30- Allen, Franklin, et al. "The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal

accounts." Journal of financial Intermediation 27 (2016): 1-30.

31- Amna Puri-Mirza. Share of GDP generated from oil rents in Saudi Arabia 2012-2021. Statista. Oct 4, 2023. https://www.statista.com/statistics/1303750/saud-arabia-oil-rent-share-of-gdp/.j

32- Anakpo, Godfred, Zizipho Xhate, and Syden Mishi. 2023. "The Policies, Practices, and Challenges of Digital Financial Inclusion for Sustainable Development: The Case of the Developing Economy" FinTech 2, no. 2: 327-343. https://doi.org/10.3390/fintech2020019.

33- Anthony-Orji, Onyinye I., et al. "Money matters a lot: empirical analysis of financial development, financial inclusion and economic growth in Nigeria." International Journal of Economic Policy in Emerging Economies 17.1 (2023): 100-117.

34- Chinoda, Tough, and Forget Mingiri Kapingura. "The impact of digital financial inclusion and bank competition on bank stability in sub-Saharan Africa." Economies 11.1 (2023): 15.

35- Damra, Yousef, Yasin, Sara, and Mohamed Albaity. (2023). “Trust but Verify” financial inclusion in the MENA region. Borsa Istanbul Review. doi: 10.1016/j.bir.2023.09.008.

36- Diallo, Yoro, Arsene Kaho, and Can Sever. "Financial Inclusion in Niger: Challenges and Opportunities: Niger". Selected Issues Papers 2023.007 (2023), A001. https://doi.org/10.5089/9798400235726.018.A001.

37- Divya, J. (2014). A study on financial inclusion and financial literacy. International Journal of Business and Administration Research Review, 2(4), 126–134.

38- Fintech Sector in Saudi ArabiaFinancial Innovations Unleashed in Saudi Arabia. https://www.setupinsaudi.com/en/sectors/fintech.

39- FSDP. 2020. Financial Sector Development Program. Available online: https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp/ .

40- G. Zeng, W. He, G.Z. Li, X. He. 2020. Report on the Innovation of Inclusive Finance in China, Beijing

41- Ghebrial, F. (2019). Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges [master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain.

42- Ghebrial, Farid. Financial Inclusion in Egypt: Opportunities and Challenges. 2019. American University in Cairo, master's Thesis. AUC Knowledge Fountain.

43- Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2011). G20 principles for innovative financial inclusion. Alliance for Financial Inclusion Bangkok Thailand.

44- Gqoboka, Hlombe, Godfred Anakpo, and Syden Mishi. "Challenges Facing ICT Use during COVID-19 Pandemic: The Case of Small, Medium and Micro Enterprises in South Africa." American Journal of Industrial and Business Management 12.9 (2022): 1395-1401.

45- Hussain, Namareq Qassem. "Fiscal inclusion and its impact on monetary policy in Iraq's economy." resmilitaris 13.1 (2023): 1140-1146.

46- Jaitely, Arun. “The New Economics of Financial Inclusion in India.” Twenty K.R. Narayanan Orations: Essays by Eminent Persons on the Rapidly Transforming Indian Economy, edited by RAGHBENDRA JHA, 1st ed., ANU Press, 2021, pp. 369–84. JSTOR, https://doi.org/10.2307/j.ctv1prsr3r.38.

47- Janattah. Toutou and Xiaodong (2011),” The Relationship Between Liquidity Risk and Performance: An Empirical Study of Banks in Europe2005-2010”, Master Thesis, University of Umea.

48- Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho. "The relationship between financial inclusion and monetary policy:

a comparative study of countries' in Sub-Saharan Africa and Latin America and the Caribbean." Journal of African Business 23.3 (2022): 794-815.

49- Kandpal, V., Chandra, D., Dalei, N.N., Handoo, J. (2023). Key Drivers and Challenges for Financial Inclusion. In: Financial Inclusion in Circular Economy. Circular Economy and Sustainability. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-22723-3_2 .

50- Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Online, 43, 1–14.

51- Lannquist, Ashley, and Brandon Tan. 2023. "Central Bank Digital Currency's Role in Promoting Financial Inclusion." IMF Fintech Note 2023/011, International Monetary Fund, Washington, DC.

52- Luo, Dan, Man Luo, and Jiamin Lv. "Can digital finance contribute to the promotion of financial sustainability? A financial efficiency perspective." Sustainability 14.7 (2022): 3979.

53- M. Sarma. 2008. Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER). New Delhi. Available at:http://hdl.handle.net/10419/176233

54- Maher, Salma. "Financial Inclusion and Monetary Policy-Investigating the Relationship between Financial Inclusion and Monetary Policy: The Case of Egypt." (2022).

55- McKinsey.2023. What is financial inclusion? Article. August 7. https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-financial-inclusion#/.

56- Moody's Analytics.2023. Saudi Arabia - Economic Indicators. https://www.economy.com/saudi-arabia/indicators.

57- OPEC. Saudi Arabia facts and figures. 2023. https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/169.htm.

58- Petroc Taylor. Number of cellular subscriptions Saudi Arabia 2000-2021. Statista. November. 16, 2023

59- Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi. 2015. Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? INTERNATIONAL MONETARY FUND. IMF STAFF DISCUSSIONNOTE.

60- Ridwan, Dauda Olamilekan. "Impact of financial inclusion on the effectiveness of the interest rate channel of monetary policy transmission in West Africa." Journal of Emerging Economies and Islamic Research 10.1 (2022): 60-74.

61- Saudi Arabia Fintech Market Analysis Source: https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/saudi-arabia-fintech-market .

62- Statista. FinTech - Saudi Arabia. 2023. https://www.statista.com/outlook/dmo/fintech/saudi-arabia#transaction-value.

63- Sweidan, Osama and Elbargathi, Khadiga. The effect of oil rent on economic development in Saudi Arabia: Comparing the role of globalization and the international geopolitical risk. Resources Policy

64- The Fintech Times. Paymentology: How Saudi Arabia Became a Hotspot for Fintech Innovation. July 31, 2023.

65- The World Bank. 2022. Financial Inclusion.

66- Thyra A. Riley and Anoma Kulathunga. The Challenge of Financial Inclusion. World Bank. 2017. https://elibrary.worldbank.org/doi/10.1596/978-1-4648-0462-5_ch1.

67- Tran Thi Kim Oanh, Le Thi Thuy Van and Le Quoc Dinh. 2023. Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial development and low financial development countries. HELYON. Volume 9, Issue 6, June.

https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844023038549.

68- United Nations Capital Development Fund. Building inclusive financial sectors for development. United Nations Publications, 2006.

69- Varghese, G. and Viswanathan, L. (2018) Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges. Theoretical Economics Letters, 8, 1935-1942. doi: 10.4236/tel.2018.811126.

70- WORLD BANK.2023. The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex#sec2.

جدول رقم (١) بيانات الدراسة

إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) في المملكة العربية السعودية	اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) – المملكة العربية السعودية	عدد مستخدمي الهاتف المحمول	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)	السنوات
42.64093	10.23453	38.77879	9.18	32.35424	42.14	2004
48.86063	12.70504	58.05554	14.16	35.41891	48.6	2005
49.6701	19.45955	77.6114	19.7	33.72459	48.5	2006
47.43944	30	107.5755	28.4	37.07158	48.9	2007
54.0858	36	131.208	36	37.68432	52.7	2008
34.63154	38	157.5083	44.86	45.6298	36.6	2009
37.90113	41	175.3179	51.56	39.16421	43.6	2010
49.16122	47.5	179.0989	54	33.8288	51	2011
47.40939	54	171.9576	53	36.05139	49.3	2012
44.4565	60.5	168.6778	53.1	39.83369	44.8	2013
40.32197	64.71366	164.1528	52.7	43.69772	39.1	2014

2015	25.7	54.64604	52.8	161.2101	69.61624	23.9568
2016	27.3	56.27644	47.9	143.4407	74.87927	20.00518
2017	30.3	51.97983	40.2	117.5996	94.1756	23.61707
2018	34.6	-	41.3	117.9691	93.31	28.08428
2019	32.8	-	41.3	115.2712	95.72474	24.32958
2020	24.6	-	43.2	120.0525	97.86233	15.97891
2021	30.2	-	45.4	126.3611	100	23.68629
2022	41	-		132.38	100	

المصدر: اعدد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.